التسوية الوقائية لصغار المدينين في نظام الإفلاس السعودي الجديد

(دراسة تحليلية)

إعداد

❖ د. بندر بن خالد الذبياني

عميد كلية الأنظمة والدراسات القضائية – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(المملكة العربية السعودية)

د. إبراهيم بن سالم بن سليمان الجهني

أستاذ مشارك بقسم الأنظمة – قسم الأنظمة - كلية الأنظمة والدراسات القضائي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – المملكة العربية السعودية

موجز عن البحث

يعني هذا البحث بإيضاح التسوية الوقائية لصغار المدينين في نظام الإفلاس السعودي الجديد، حيث تعد فكرة التسوية الوقائية لصغار المدينين محاولة لإيجاد التوازن بين حماية الدائنين وبقاء المشروعات الاقتصادية وتجنب تصفيتها، وتعزيز بيئة الاستثمار وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد احتوى نظام الإفلاس السعودي الجديد على مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى تمكين المدين ولا سيما المدين الصغير المفلس، أو المتعثر، أو الذي يتوقع أن يعاني من اضطراب أوضاعه المالية من الاستفادة من إجراءات الإفلاس لتنظيم أوضاعه المالية ولمعاودة نشاطه والاسهام في دعم الاقتصاد وتنميته. وقد جاء هذا البحث في ثلاثة مباحث الأول ويتناول ماهية التسوية الوقائية من الإفلاس وتميزها عن غيرها من المصطلحات المشابهة، والثاني ويتطرق لشروط التسوية الوقاية لصغار المدينين،

والثالث ويتناول إجراءات التسوية الوقائية لصغار المدينين من الإفلاس، والمبحث الرابع في بيان آثار التسوية الوقائية لصغار المدينين من الإفلاس، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين يتميز عن غيره من إجراءات الإفلاس بأنه يتم خلال فترة زمنية معقولة ومقابل تكلفة بسيطة تتناسب مع صغار المدينين، كما أنه يتم باتباع إجراءات يسيرة وغير معقدة مع احتفاظ المدين الصغير بإدارة نشاطه، كما توصي الدراسة بأن يشترط عند طلب افتتاح التسوية الوقائية لصغار المدينين بناءً على توافر التعثر، أو الاضطراب المالي الذي يخشى معه التعثر؛ أن يرفق مع طلبه إضافة إلى المعلومات والوثائق المطلوبة تقريراً من مكتب مراجعة مستقل ومرخص له نظامًا يفيد توافر حالة التعثر، أو الاضطراب المالي الذي يخشى معه التعثر.

الكلمات المفتاحية: الإفلاس، المدين، التسوية الوقائية، صغار المدينين، التسوية الودية، الاضطراب المالي، التعثر، إعادة التنظيم المالي.

Preventive Settlement For Small Debtors In The New Saudi Bankruptcy System (An Analytical Study)

*** Bandar bin Khaled Al Dhubyani**
College of Laws and Judicial Studies, The Islamic University , Madinah , Saudi Arabia
Ibrahim bin Salem bin Suleiman Al-Juhani
Department of Regulations , Department of Laws , College of Laws and Judicial Studies, The Islamic University , Madinah , Saudi Arabia
*** E-mail : bkhalid@iu.edu.sa**

Abstract :

This research aims to clarify the preventive settlement for small debtors in the new Saudi bankruptcy system, where the idea of preventive settlement for small debtors is an attempt to find a balance between protecting creditors and the survival of economic projects and avoiding their liquidation, and enhancing the investment environment and encouraging small and medium enterprises. The new Saudi bankruptcy system contained a set of Rules and procedures that aim to enable the debtor, especially the bankrupt, defaulting small debtor, or the one who is expected to suffer from turbulent financial conditions, to benefit from bankruptcy procedures to regulate his financial conditions and to resume his activity and contribute to the support and development of the economy. This research came in three sections, the first deals with the nature of the preventive settlement from bankruptcy and its distinction from other similar terms, the second deals with the terms of the preventive settlement for small debtors, the third deals with the preventive settlement procedures for small debtors from bankruptcy, and the fourth section deals with the effects of the preventive settlement for small debtors from bankruptcy The study reached a number of results, the most important of which is that the preventive settlement procedure for small debtors is distinguished from other bankruptcy procedures in that it is carried out within a reasonable period of time and for a simple cost commensurate with small debtors. The study also recommends that, when requesting the opening of the preventive settlement for small debtors, it is stipulated based on the availability of default, or the financial turmoil with which default is feared; To enclose with his request, in addition to the required information and documents, a report from an independent audit office licensed by law, stating that there is a state of default, or a financial turmoil with which there is fear of default.

Keywords: Bankruptcy, Debtor, Preventive Settlement, Small Debtors, Amicable Settlement, Financial Turmoil, Default, Financial Reorganization.

مقدمة

إن تنظيم المعاملات المالية يعد من أهم المصالح التي تقوم عليها حياة البشر، فهي مشروطة بضوابط ووسائل تحفظ الحقوق وتجنب أكل أموال الناس بالباطل، ومن هذه الوسائل ما أقره نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ [١] الحكم بإفلاس المدين الذي لا تكفي أمواله للوفاء بديونه، ذلك حماية لدائنيه. فإذا حكم بإفلاس المدين، فإنه يترتب على ذلك مجموعة من الآثار بالنسبة لشخصه وماله ودائنيه، ومن أهمها أن يحجر عليه وتغل يده عن إدارة أمواله، إلا أن نظام الإفلاس السعودي الجديد أضاف في مادته الثالثة عشر حالة جديدة يمكنه اتخاذ بعض إجراءات إفلاس المدين حال توفرها، وهي إذا كان من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية يخشى معها تعثره، أو كان متعثراً.

وفي سبيل ذلك ظهرت فكرة التسوية الوقائية لصغار المدينين في محاولة لإيجاد التوازن بين حماية الدائنين وبقاء المشروعات الاقتصادية وتجنب تصفيتها فضلاً عن السعي نحو الإصلاح الاقتصادي وتعزيز بيئة الاستثمار وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة [٢].

---

(١) صدر بالمرسوم الملكي رقم م / ٥٠ بتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٤٣٩ هـ.

(٢) خليل فكتور تدرس، الطرق الودية والقضائية لإنقاض المشروعات المتعثرة من الإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٨م ص ٣٥. عمر أحمد النمرات، الصلح الواقي من الإفلاس في القانون الأردني، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠١١م ص ١١. نشأت الأخرس، الصلح الواقي من الإفلاس، دار الثقافة للنشر، عمان – الأردن ٢٠١٤م ص ٤٣.

لذا تضمن نظام الإفلاس السعودي الجديد مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى تمكين المدين ولا سيما المدين الصغير المفلس، أو المتعثر، أو الذي يتوقع أن يعاني من اضطراب أوضاعه المالية من الاستفادة من إجراءات الإفلاس لتنظيم أوضاعه المالية ولمعاودة نشاطه والاسهام في دعم الاقتصاد وتنميته[1].

ونظراً لكون فكرة التعثر المالي من الوضوح، فإن التسوية الوقائية لصغار المدينين من الأفكار الجديدة التي يتطلب تحديد ماهيتها وشروطها وإجراءاتها وآثارها في ضوء نظام الإفلاس السعودي الجديد وفي ضوء ما تقدم، فإن هذه الدراسة تتناول إجراءات التسوية الوقائية لصغار المدينين التي يمكن للمشروعات التجارية التي قد تتعرض للإفلاس، أو التعثر، أو التي تعاني من اضطراب مالي وكيفية الاستفادة من هذه الإجراءات لاستعادة التوازن المالي، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الاقتصاد المحلي وتعزيزه.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

١- الوقوف على ماهية إحدى الحالات الرئيسية التي تتيح اتخاذ إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين.

٢- ندرة الدراسات النظامية التي تعالج تلك الحالة لحداثة نظام الإفلاس السعودي الجديد.

٣- مساهمة هذه الدراسة – بإذن الله- أيضـاً في تقديم المقترحات التي تساعد في

(١) المادة (٥) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩ هـ.

تطوير النظام فيما يخص التسوية الوقائية لصغار المدينين، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

مشكلة الدراسة:

لما اشترط المنظم توافر حالة من حالات ثلاثة لتحريك إحدى إجراءات الإفلاس، وهي الإفلاس، أو التعثر، أو الاضطراب المالي الذي يخشى معه التعثر. وكان موضوع الدراسة تناول التسوية الوقائية لصغار المدينين، فإن مشكلة الدراسة هي الإجابة على عدة تساؤلات. ما المقصود بالتسوية الوقائية لصغار المدينين، وما هي شروطها، وإجراءاتها، وآثارها؟

المنهج:

اتبعت في هذه الدراسة المنهج التحليلي، وذلك بتحليل نصوص النظام.

خطة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في أربعة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التسوية الوقائية من الإفلاس وتميزها عن غيرها من المصطلحات المشابهة.

المبحث الثاني: شروط التسوية الوقاية لصغار المدينين.

المبحث الثالث: إجراءات التسوية الوقائية لصغار المدينين من الإفلاس.

المبحث الرابع: آثار التسوية الوقائية لصغار المدينين من الإفلاس.

المبحث الأول
ماهية التسوية الوقائية من الإفلاس
وتميزها عن غيرها من المصطلحات المشابهة

أتناول في هذا المبحث مفهوم التسوية الوقائية وهدفها ومميزاتها وخصائصها، وكذلك مفهوم التسوية الوقائية لصغار المدينين وهدفها وخصائصها، والتمييز بين التسوية الوقائية وغيرها من المصطلحات المشابهة، وأخيراً ماهية صغار المدينين مخصصاً لكل موضوع مطلب مستقل، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم التسوية الوقائية من الإفلاس، وهدفها، ومميزاتها، وخصائصها.

المطلب الثاني: مفهوم التسوية الوقائية لصغار المدينين وهدفها وخصائصها.

المطلب الثالث: التمييز بين التسوية الوقائية من الإفلاس وغيرها من المصطلحات المشابهة.

المطلب الرابع: ماهية صغار المدينين.

المطلب الأول
مفهوم التسوية الوقائية من الإفلاس
وهدفها ومميزاتها وخصائصها

أتناول في هذا المطلب تعريف التسوية الوقائية في اللغة والأنظمة المقارنة وهدفها ومميزاتها وخصائصها مخصصاً لكل موضوع فرع مستقل، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف التسوية الوقائية في اللغة والأنظمة المقارنة

أولاً: تعريف التسوية الوقائية في اللغة: الأصل فيها "سوى" تكون بمعنى (غَيْرٍ)، أو بمعنى (الْعَدْلِ)، ويكون فيها ثلاث لُغات: إِنْ ضَمَمْتَ السِّينَ، أو كَسَرْتَ قَصَرْتَ. وإذا فَتَحْتَ مَدَدْتَ تَقُولُ: مَكَانٌ سُوًى وسِوًى وسَوَاءٌ أَيْ عَدْلٌ ووَسَطٌ فِيمَا بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، وتَقُولُ

(سَوَّيْتُ) الشَّيْءَ (تَسْوِيَة فَاسْتَوَى). وقَسَمَ الشَّيْءَ بَيْنَهُمَا (بِالسَّوِيَّة) وسَوَّيْتُ بَيْنهما: عَدَّلْت {وساوَيْتُ بَيْنهما} مُساواة، مِثْله يقالُ: ساوَيْتُ هَذَا بذاكَ إذا رَفَعْته حَتَّى بَلَغَ قَدْرَه ومَبْلَغَه[1]، والتسوية في اللغة تفيد دفع توهم الرجحان حيث تفيد التساوي بين أمرين[1]، وهذا المعنى أقرب للمعنى الاصطلاحي حيث يتم التسوية والمساواة بين كافة الدائنين في كيفية استيفاء ديوانهم وغير ذلك. والوقائية: الأصل فيها "وقى" وكل ما وقَى شيئًا، فهو وقاء له ووقاية، ووَقاهُ الله وقاية بالكسر، أي حفظه. والوِقاءُ والوَقاءُ: ما وقَيْتُ به شيئاً[2] والوقاية من الشيء الحماية والستر والحفظ منه، وكلمة (وقائية) مشتقة من الوقاية فيكون معناها في اللغة كل ما يستر ويحفظ الشخص ويصونه من الأذى[3].

ويتضح مما سبق: أن مصطلح التسوية الوقائية في اللغة لا يختلف عن معناها في الاصطلاح حيث تفييد التسوية في اللغة التساوي والمساواة والوقائية تفييد الحماية والستر، وهذا لا يختلف عن المعنى القانوني على ما سيأتي.

ثانيـًا: تعريف التسوية الوقائية في الأنظمة المقارنة:

اختلفت النظم الوضعية في تسمية هذه الوسيلة الواقية من الإفلاس، وسوف

---

(١) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، مختار الصحاح: تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م ص(١٥٨)، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تاج العروس: المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، دون طبعة، دون تاريخ، (٣٨/ ٣٢٥).

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال، بدون تاريخ نشر (٥/ ٢٣٨)، إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م، (٦/ ٢٥٢٧)، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين –بيروت–، الطبعة الأولى (١/ ٢٤٥).

(٣) تاج العروس، مرجع سابق، (٤٠/ ٢٢٦).

أعرض لتعريف التسوية الوقائية في القانون المصري، ولدى شراح الأنظمة، وفي النظام السعودي على الترتيب الآتي:

أ- تعريف التسوية الوقائية في القانون المصري:

عرفت المادة الأولى من القانون المصري رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٥م الصلح الواقي، وهو مرادف للتسوية الوقائية -بقولها: "الصلح الواقي من التفليس يكون بمنح التاجر آجالاً للوفاء بدينه، أو بخفض جزء منه، أو بالأمرين معـًا طبقـًا لأحكام هذا القانون"، وأعطت المادة الثانية من هذا القانون، لكل تاجر حسن النية اضطربت أعماله اضطرابـًا قد يؤدي إلى إضعاف ائتمانه، إثر ظروف لم يتوقعها ولم يستطع تجنبها، أن يطلب الصلح الواقي من التفليس. كما نصت المادة (٧٢٥) قانون التجارة المصري رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩م على أن: للتاجر الذي يجوز شهر إفلاسه -ولم يرتكب غشّـًا، أو خطأً لا يصدر عن التاجر العادي- أن يطلب الصلح الواقي من الإفلاس إذا اضطربت أعماله المالية اضطرابـًا من شأنه أن يؤدّي إلى توقّفه عن الدفع [1]. كما نصت المادة الأولى من نظام إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري الجديد رقم (١١) لسنة ٢٠١٨م على أن الصلح الواقي هو: "طلب يتوقى به المدين سيء الحظ إشهار إفلاسه".

ب- تعريف التسوية الوقائية في النظام السعودي:

عرف نظام الإفلاس التسوية الوقائية بأنها: "إجراء يهدف إلى تيسير توصل المدين

(١) راشد فهيم، الإفلاس والصلح الواقي منه، المكتب الفني للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٢٤١.

إلى اتفاق مع دائنيه إلى تسوية لديونه ويحتفظ المدين فيه بإدارة نشاطه"[1]. ويلاحظ على التعريف السابق أن المنظم السعودي استخدم مصطلح المدين ولم يستخدم مصطلح التاجر بخلاف الوضع السابق في ظل العمل بنظام التسوية الواقية من الإفلاس (الملغي) والذي اشترط صفة التاجر لإعمال أحكام التسوية الوقائية.[2] كما يلاحظ أيضاً أن هذا التعريف لم يتناول أهم سمة من سمات هذه التسوية، وهي أنها تتم تحت إشراف القضاء، ويبدو تأثير ذلك القصور في ما يؤدي إليه من الخلط بين التسوية الوقائية وعدد من التسويات التي كانت معروفة في ظل النظام القديم مثل التسوية الإدارية التي كانت تتم من خلال الغرفة التجارية، والتسوية الودية، أو الصلح الودي[3].

ج- تعريف التسوية الوقائية لدي شراح الأنظمة:

عرّف فقهاء القانون التسوية الوقائية بمصطلح (الصلح الواقي)، وهو: "تسوية تتم عن طريق القضاء وتتطلب لانعقادها رضاء أغلبية معينة من الدائنين، يحصل عليها المدين حسن النية سيء الحظ فتقيه شهر الإفلاس وما يتفرع عنه، وتكفل له المساعدة التي تمكنه من النهوض من كبوته واستعادة مركزه عن طريق تأجيل موعد استحقاق الديون، أو الحط منها، أو الأمرين معاً. أو هو: "إجراء يفتتح من قبل المحكمة بناء على طلب المدين الذي تضطرب أوضاعه المالية، أو تتعثر، حيث يمكنه من العمل على تسوية أوضاعه مع دائنيه بناء على مقترح تسوية يعتمد وفق آلية محددة، ويستمر المدين خلال فترة الإجراء في إدارة أعماله ونشاطه ولا تغل يده، وذلك دون الإخلال

(٢) المادة (١) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩ هـ.

(٢) المادة (٢) من نظام التسوية الواقية من الإفلاس السعودي لعام ١٤١٦ هـ.

(٣) عبد الحميد الديسطي عبد الحميد شلبي، الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي الجديد (دراسة تحليلية)، مجلة الدارسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، العدد ٩٧، ص١٥٥.

بمقترح تسوية الديون [١].

ثالثًا: الهدف من التسوية الوقائية من الإفلاس:

تهدف التسوية الوقائية من الإفلاس إلى مساعدة المدين الذي اضطربت أعماله، أو توقف عن دفع ديونه، بسبب أوضاع خارجة عن إرادته، وكذلك مساعدة الدائنين بإبعادهم عن إجراءات الإفلاس الطويلة والمعقدة والتي تتطلب تكاليف باهظة، كما تهدف التسوية الوقائية إلى تحقيق المصلحة العامة؛ وذلك بالحد من حالات شهر الإفلاس، أو التصفية، ومن ثم ضمان استقرار الوضع الاقتصادي وزيادة الائتمان التجاري.

رابعًا: مميزات التسوية الوقائية من الإفلاس:

للتسوية الوقائية من الإفلاس العديد من المميزات على النحو التالي:

١- **فائدة بالنسبة للمدين:** إن التسوية الواقية تجنب المدين خطر شهر الإفلاس، وبالتالي ما يترتب على ذلك من آثار مثل غل يد المدين عن أمواله، وحرمان المدين من ممارسة نشاطه التجاري بنفسه.

٢- **فائدة بالنسبة للدائنين:** إن التسوية الوقائية تجنب الدائنين اللجوء لإجراءات الإفلاس التي تطول من الناحية الزمنية، وتحتاج لنفقات كثيرة، مما يضعف الضمان العام.

٣-**فائدة للاقتصاد القومي:** من شأن التسوية الوقائية مساعدة المدين المتعثر، أو المهدد بخطر الإفلاس، ومن ثم تقلل من حالات شهر الإفلاس [٢].

---

(١) سميحة القليوبي، الموجز في أحكام الإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ١٢٥.

(٢) المادة الأولى من نظام الإفلاس السعودي الجديد الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) وتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٤٣٩هـ.

الفرع الثاني: خصائص التسوية الوقائية من الإفلاس

تتميز إجراءات التسوية الوقائية بالعديد من الخصائص أهمها[1]:

١ - أن هذا الإجراء حق طوعي للمدين يتقدم به، فليس لأحد من الدائنين طلبه، ولا يتصور ذلك غالبـًا، فهو من مصلحة المدين أن يبادر به لحماية نفسه من الدائنين.

والحالات التي يحق فيها للمدين طلب فتح هذا الإجراء هي[2]:

أ. إذا كان من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية يخشى معها تعثره.

ب. إذا كان متعثراً.

ج. إذا كان مفلسـًا.

٢- أن هذا الإجراء حق للمدين المتعثر والمفلس، والمدين الذي من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية، أو اقتصادية يخشى معها تعثره.

٣-أن المدين في إجراء التسوية الوقائية لا تغل يده مطلقـًا، ولا يعزل عن إدارة أمواله، ولو كان مفلسـًا، ويحق له إدارة أمواله والوفاء بالتزاماته التعاقدية.

٤- أن تصديق المحكمة على مقترح التسوية الوقائية لا يتم إلا بعد قبول الدائنين له[3]،

---

(١) وسيم حسام الدين الأحمد، شرح نظام الإفلاس السعودي الجديد مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ١٤٤٠هـ.، ص٥١. د. عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد، مركز التمييز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٣٨، ص١٣.

(٢) المادة (١٣) من نظام الإفلاس الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

(٣) يصوّت بالموافقة على مقترح التسوية كل فئة من فئات الدائنين، وتعد الفئة موافقة إذا صوت بالموافقة على المقترح دائنون تمثل مطالباتهم ثلثي قيمة ديون المصوتين في الفئة ذاتها، وكان من ضمنهم دائنون تمثل مطالباتهم أكثر من نصف قيمة ديون الأطراف غير ذوي العلاقة إن وجدوا. المادة (٢/٢٨) من نظام الإفلاس.

وبعد استيفائه معايير العدالة بين فئات الدائنين [١]، وبعد أن تصوت بالموافقة عليه كل فئة من فئات الدائنين. وتعد الفئة موافقة إذا صوت بالموافقة على المقترح دائنون تمثل مطالباتهم ثلثي قيمة ديون المصوتين في الفئة ذاتها، وكان من ضمنهم دائنون تمثل مطالباتهم أكثر من نصف قيمة ديون الأطراف غير ذوي العلاقة إن وجدوا.

المطلب الثاني
مفهوم التسوية الوقائية لصغار المدينين وهدفها وخصائصها

أتناول في هذا المطلب مفهوم التسوية الوقائية لصغار المدينين في اللغة والاصطلاح وهدفها ومميزاتها وخصائصها مخصصًا لكل موضوع فرع مستقل، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم التسوية الوقائية لصغار المدينين وهدفها ومميزاتها

أولًا: مفهوم التسوية الوقائية لصغار المدينين في اللغة والاصطلاح.

١- مفهوم التسوية الوقائية لصغار المدينين في اللغة: سبق تعريف التسوية الوقائية في اللغة، أما بالنسبة لتعريف صغار المدينين فسيأتي في بيان ذلك في المطلب الخاص بتعريف صغار المدينين.

---

(١) نصت المادة (٣٥) من نظام الإفلاس على أنه: " يعد المقترح مستوفيًا معايير العدالة إذا توافرت فيه الشروط الآتية:

أ- مراعاة إجراءات تصويت الدائنين عليه، أي عدم الإخلال بإجراءات تصويت الدائنين على المقترح.

ب- حصول الدائنين على معلومات وافية لدراسة المقترح والبدائل المتاحة للمدين مقارنة بالبنود أي: الشروط الواردة في المقترح.

ت- مراعاة حقوق الدائنين القائمة، وبالأخص ما يتعلق بتقاسم الخسائر وتوزيع الحقوق الجديدة والمزايا (الامتيازات) والضمانات".

٢- مفهوم التسوية الوقائية لصغار المدينين في الاصطلاح:

سبق تعريف التسوية الوقائية بأنها إجراء يهدف إلى تيسير توصل المدين إلى اتفاق مع دائنيه إلى تسويه لديونه ويحتفظ المدين فيه بإدارة نشاطه.

أما التسوية الوقائية لصغار المدينين، فهي إجراء يهدف إلى تمكين المدين الصغير من التوصل إلى اتفاق مع دائنيه لتسوية ديونه خلال فترة معقولة عبر إجراءات يسيرة بتكلفة منخفضة وكفاية عالية مع احتفاظ المدين بإدارة نشاطه.

ثانيـًا: الهدف من التسوية الوقائية لصغار المدينين:

يهدف إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين إلى تمكين المدين الصغير من التوصل إلى اتفاق مع دائنيه لتسوية ديونه خلال فترة معقولة عبر إجراءات يسيرة بتكلفة منخفضة وكفاية عالية، مع احتفاظ المدين الصغير بإدارة نشاطه[١].

ثالثًا: مميزات التسوية الوقائية لصغار المدينين:

يتميز إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين عن غيره من إجراءات الإفلاس بأنه يتم خلال فترة زمنية معقولة ومقابل تكلفة بسيطة تتناسب مع صغار المدينين، كما أنه يتم باتباع إجراءات يسيرة وغير معقدة.

الفرع الثاني: خصائص التسوية الوقائية لصغار المدينين

تتشابه خصائص التسوية الوقائية لصغار المدينين في أغلبها مع خصائص إجراء التسوية الوقائية، ولهذا نلاحظ التكرار والاحالة وتختلف عنها في الآتي[٢]:

---

(١) المادة (١٢٧) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

(٢) عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد، مرجع سابق ص٣٦.

أولاً: أن إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين يختص بالكيانات الصغيرة والمتوسطة من أفراد، أو مؤسسات، أو شركات ذات القيمة المنخفضة، بخلاف إجراء التسوية الوقائية، فهو للكيانات الكبيرة وذات القيمة العالية، أو المؤثرة على الاقتصاد المحلي.

ثانيًا: أن إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين يعد مفتتحاً من تاريخ إيداع تبليغ الدائنين من أجل التصويت المقترح، أي من غير حاجة لحكم المحكمة بذلك، إلا في حال تعليق الطلبات، بخلاف إجراء التسوية الوقائية لا يفتح إلا بعد دراسة الطلب من المحكمة ثم تقضي بافتتاحه.

ثالثًا: يعد مقترح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين نافذًا من تاريخ إيداع نتيجة التصويت لدى المحكمة بعد تصويت الدائنين بقبوله، ويكون المقترح بعد ذلك هو الخطة الملزمة للمدين والدائنين والملاك، بخلاف إجراء التسوية الوقائية، فإنه لا يعد نافذًا إلا بعد تصديق المحكمة عليه، لكنه يحق للدائن الاعتراض على الخطة أمام المحكمة إذا صوت برفضه معتقدًا -بناء على سبب معقول- أن الخطة تضر به، وأنها تخل بمعايير العدالة المنصوص عليها على أن يقدم اعتراضه للمحكمة خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إيداع نتيجة التصويت لديها، وللمحكمة بناء على الاعتراض المقدم إليها أن تصدر أمراً بتعليق نفاذ الخطة لمدة لا تتجاوز أربعة عشر يومًا على أن تقضي خلال هذه المدة ببطلان الخطة، أو استمرار نفاذها[1].

(١) المرجع سابق ص٣٧.

المطلب الثالث
التمييز بين التسوية الوقائية من الإفلاس وغيرها من المصطلحات المشابهة

أتناول في هذا المطلب التمييز بين كل من التسوية الوقائية والتسوية الودية واعادة التنظيم المالي، مخصصاً لكل موضوع فرع مستقل، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: التمييز بين التسوية الوقائية والتسوية الودية

أولاً: التعريف بالتسوية الودية: لم يرد تعريف التسوية الودية أو تنظيمها في نظام الإفلاس السعودي، وإنما عرفها نظام التسوية الواقية من الإفلاس(الملغي) في المادة الأولى منه، والتي جاء نصها على النحو التالي: (يجوز لكل تاجر–فردًا كان، أو شركة – اضطربت أوضاعه المالية على نحو يخشى معه توقفه عن دفع ديونه، أن يتقدم بطلب الصلح الودي مع دائنيه للجان التي تكون لهذا الغرض بالغرف التجارية والصناعية، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية)[1].

و**ترتيباً على ذلك:** فإن التسوية الودية تعد وسيلة من خلالها يجوز للتاجر الذي تضطرب أحواله المادية على نحو يخشى معه توقفه عن سداد ديونه أن يتقدم للجان المشكلة بالغرفة التجارية والصناعية لطلب صلح ودي متضمن، إما جدولة ديونه، أو تقسيطها، أو تأجيل مواعيد استحقاقها، أو الإبراء من جزء منها، أو ما يتفق عليه الدائن مع دائنيه بشأن هذا الصلح[2].

وقد تناول فقهاء القانون التجاري تعريف التسوية الودية، فعرفها البعض بأنها:

---

(١) المادة (١) من نظام التسوية الواقية من الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٦) تاريخ ١٤١٦هـ، وقد ألغي بموجب نظام الإفلاس الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

(٢) المادة (٤،١) من اللائحة التنفيذية لنظام التسوية الواقية من الإفلاس (الملغي).

"اتفاق بين الدائن ودائنيه ويتضمن تنازلهم عن بعض ديونهم، أو منحهم أجلاً للدائن لأجل الوفاء بديونه، أو الأمرين معـًا[١]". بينما ذهب جانب آخر إلى تعريفها بأنها: عقد بين المدين ودائنيه الهدف منه منح المدين آجالاً للوفاء بديونه، أو حط جزء منها، أو الأمرين معـًا، أو ترك أمواله للدائنين مقابل إبرائه من الديون[٢]".

ولا تخضع التسوية الودية لتلك الشروط المتعلقة بعقد التسوية الوقائية، أو كما يطلق عليه (الصلح الواقي من الإفلاس)، إنما هو بمثابة اتفاق لا يلزم إلا من كان طرفـًا فيه وأقر به، ويحتفظ الدائنون الذين لم يوافقوا على الصلح الودي بحقهم في مطالبة المدين بكامل حقوقهم، وبالكيفية التي يرونها، ولا يجوز إرغام ما قام به بعض الدائنين من التنازل عن بعض حقوقهم، إلا بموافقة كافة الدائنين، ولا يسري في مواجهتهم هذا الاتفاق إلا بالرضا التام وبالإجماع، وإلا يعتبر الاتفاق ملغي لا أثر له[٣].

ومن **الجدير بالذكر**: أن أهمية التسوية الودية كوسيلة موازية للتسوية الوقائية هي ما دفعت نظام التسوية الواقية من الإفلاس السعودي رقم (م/ ١٦) تاريخ ١٤١٦هـ على الاعتراف بالصلح الودي كإجراء بديل عن الإفلاس، منظمـًا إياه مبينـًا الجهات المختصة لتلقي الطلب وموضحـًا شروطه وآثاره.

و**يستخلص مما سبق**: أن التسوية الودية عقد ملزم بين المدين الذي اضطربت أحواله المادية، ومن وافق عليه من دائنيه، يتضمن ذلك العقد تأجيل الدين، أو التنازل

(١) ياسر سيد الحديدي، القانون التجاري، مطابع الشرطة، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص١٦٧.

(٢) عبد الرحمن الشواربي، الإفلاس، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص ٣٠٥.

(٣) نشأت الأخرس، الصلح الواقي من الإفلاس، مرجع سابق، ص ٩٨ وما بعدها.

عن جزء منه، أو الحالتين معـًا لغرض عدم شهر إفلاسه، وهذا العقد علاوة على خضوعه لنظام التسوية الواقية من الإفلاس، فإنه يخضع إلى القواعد العامة التي تسري على العقود.

ثانيـًا: التمييز بين التسوية الودية والتسوية الوقائية من الإفلاس:

تخضع التسوية الودية للقواعد العامة للعقود، فهي بمثابة عقد صلح، أو تسوية رضائية بين المدين والدائن، لا يشترط فيه شكلاً معينـًا، وقد يستفاد ضمنـًا من ظروف الحال، كما لا يشترط تصديق المحكمة عليها، ولكنها تحتاج موافقة كافة الدائنين[1]. وتتميز التسوية الودية بالسعي الكبير من المدين لأجل الحصول على موافقة الدائنين عليها، وأنه يكفي أن يمتنع دائن واحد على منح موافقته حتى تنهار هذه التسوية وهذا الصلح[2].

وللتسوية الودية طابعـًا يميزها عن غيرها من العقود، ومنها إجراء التسوية الوقائية وهي:

(١) التسوية الودية عقد جماعي:

أطراف هذا العقد هما المدين من ناحية، والدائنون جميعـًا من ناحية أخرى، وهو ما قضت به محكمة استئناف القاهرة في أحد أحكامها بقولها: (من البديهي أن الصلح الودي لا يتم إلا برضاء الدائنين جميعـًا، فلا تفرض فيه الأغلبية رأيها على

(١) مصطفى كمال طه، القانون التجاري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص٥٥٦.

(٢) سامان أحمد شهاب، دراسة مقارنة، الصلح الواقي من الإفلاس، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،٢٠١٧م، ص ٣٠.

الأقلية، ومن ثَم فلا يستطيع المدين (المفلس) الإفادة من هذا الصلح إلا إذا حصل على رضا جميع الدائنين) [١]، بينما ذهب بعض فقهاء القانون إلى أن هذا العقد نسبي الأثر، إذ يمكن أن ترتب التسوية الودية آثارها بين المدين ومجموعة من الدائنين، وليس كافة الدائنين، وهنا يقتصر أثرها فقط على من قبل من الدائنين بشروط التسوية [٢].

(٢) المساواة بين الدائنين في شروط التسوية الودية: تتميز التسوية الودية باعتبارها بمثابة عقد رضائي -كما ذكرنا-إلا إنه يجب أن تضع الدائنين جميعًا على قدم المساواة باعتبار التسوية ذات أثر جماعي يشمل الدائنين جميعًا، مما يقتضي تطبيق المساواة بينهم لإتمام الصلح.

ويذهب البعض إلى: (أن التسوية الودية لا تبطل في حالة إذا وافق الدائنون جميعًا على أي اتفاق ولم يوافق عليه دائن آخر؛ لقيام التسوية الودية على مبدأ الرضائية، وكل دائن يقرر مصلحته، في ضوء شروط التسوية مجتمعة) [٣].

و**يمكن القول**: أن التسوية الودية تقوم على الرضائية، ويلزم لقيامها وتحقيق أهدافها في الحماية الوقائية من الإفلاس، أن يتحقق قبول جميع الدائنين للتسوية، وإلا تسري فقط على من وافق على شروطها.

---

(١) محكمة استئناف القاهرة-الدائرة التاسعة التجارية، في ١٧/ ٥/ ١٩٥٥م، رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٢م.

(٢) محمد عزمي البكري، موسوعة الفقه والقضاء في شرح القانون التجاري الجديد، المجلد الرابع، الإفلاس، دار محمود للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٧٢٥ وما بعدها.

(٣) مصطفى كمال طه، أصول القانون التجاري، مرجع سابق، ص٥٥٧.

الفرع الثاني: التميز بين التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي

سبق تعريف التسوية الوقائية بأنها: إجراء يهدف إلى تيسير توصل المدين إلى اتفاق مع دائنيه، وإلى تسوية لديونه ويحتفظ المدين فيه بإدارة نشاطه.

كما سبق تعريف التسوية الوقائية لصغار المدينين بأنها: إجراء يهدف إلى تمكين المدين الصغير من التوصل إلى اتفاق مع دائنيه لتسوية ديونه خلال فترة معقولة، عبر إجراءات يسيرة، بتكلفة منخفضة، وكفاية عالية، مع احتفاظ المدين بإدارة نشاطه.

أولًا: مفهوم إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين:

عرفت المادة الأولى من نظام الإفلاس إجراء إعادة التنظيم المالي بأنه: إجراء يهدف إلى تيسير توصل المدين إلى اتفاق مع دائنيه على إعادة التنظيم المالي لنشاطه تحت إشراف أمين إعادة التنظيم المالي[1].

ويتقدم بطلبها المدين، أو الدائن، أو الجهة المختصة في حالات معينة، وللمحكمة المختصة إذا صوت النصاب المطلوب من الدائنين بمختلف فئاتهم على مقترح إعادة التنظيم المالي وتصادق المحكمة على فتح هذا الإجراء إذا توافرت شروط معينة، أو ترفضه في حالات أخرى، وإذا صادقت المحكمة على الإجراء أصبح ملزمًا على جميع الدائنين، وتعين المحكمة إذا وافقت على فتح الإجراء أمينًا، أو أكثر يتولى الإشراف على نشاط المدين خلال فترة الإجراء مع مهام وصلاحيات معينة وخبير مساعد له، وقاضيًا يشرف على تنفيذ الإجراء، ويستمر المدين في إدارة أعماله ونشاطه خلال فترة الإجراء تحت إشراف الأمين، ولا تغل يده إلا في حالات محدودة[2].

---

(١) المادة (١) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

(٢) عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد، مرجع سابق ص١٧

والحالات التي يحق فيه للمدين، أو الدائن، أو الجهة المختصة التقدم بطلب فتح هذا الإجراء وفقًا للمادة الخمسين من نظام الإفلاس هي:

أ.إذا كان من المرجح أنه يعاني من اضطرابات مالية، أو اقتصادية يخشى معها توقفه عن سداد ديونه عند حلول أجل سدادها.

ب.إذا كان متعثراً.

ج.إذا كان مفلسًا.

ثانيًا: الهدف من إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين:

يهدف إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين إلى تيسير توصل المدين الصغير إلى اتفاق مع دائنيه لإعادة التنظيم المالي لنشاطه خلال فترة معقولة، عبر إجراءات يسيرة، بتكلفة منخفضة وكفاية عالية، وذلك تحت إشراف الأمين[١].

ثالثًا: أوجه التمييز بين التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي:

توجد أوجه اتفاق واختلاف بين التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي نوجزها فيما يلي:

١. أوجه الاتفاق بين التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي:

تتفق التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي في أن كلا منها يعد حقًا للمدين المتعثر والمفلس والمدين الذي من المرجح أنه يعاني من اضطرابات مالية، أو اقتصادية يخشى معها توقفه عن سداد ديونه عند حلول أجل سدادها وهذه الخاصية مشتركة بين الإجراءين[٢].

---

(١) المادة (١٤٢) من نظام الإفلاس السعودي

(٢) عبد المجيد بن صالح المنصور، التكيف الفقهي لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد، مرجع سابق، ص١٩

٢. أوجه الاختلاف بين التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي:

يختلف إعادة التنظيم المالي عن التسوية الوقائية في الآتي:

أ. أن طلب فتح إجراء إعادة التنظيم المالي ليس حقـًا للمدين فقط كما هو الحال في إجراء التسوية الوقائية، ولكنه حق للدائن وللجهة المختصة كذلك وفقًا للمادة مائة وثلاثة وأربعين من نظام الإفلاس[١].

ب. تعيين أمين الإفلاس[٢] وخبير يساعده وقاض يشرف على تنفيذ عملية إجراء إعادة التنظيم المالي، ويشرف الأمين على نشاط المدين وحددت له صلاحيات عدة، وهذا هو الفارق الثاني بين إجراء التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي[٣].

ج. أن المدين في إجراء إعادة التنظيم المالي لا تغل يده ولا يعزل عن إدارة أمواله، ولو كان مفلسا إلا في حالات معينة، ويحق للمدين الاستمرار في إدارة نشاطه وأعماله، لكنه ليس هذا الحق مطلقًا، وإنما قيد بإشراف الأمين على نشاطه وأعماله، وهذا هو الفارق الثالث بين الإجراءين، وهو تقييد نشاط المدين، فلا حجر عليه ولا إطلاق للتصرف بخلاف إجراء التسوية الذي يتضمن إطلاق التصرف بلا أمين يشرف عليه[٤].

---

(١) المرجع سابق، ص١٩.

(٢) أمين الإفلاس هو: من تعينه المحكمة أو مقدم الطلب بحسب الأحول لأداء المهمات والواجبات المنوطة به، يحسب نوع الإجراء ويشتمل ذلك أمين إعادة التنظيم المالي وأمين التصفية المادة (١) من نظام الإفلاس.

(٣) عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد، مرجع سابق، ص١٩.

(٤) عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد، مرجع سابق، ص١٩.

المطلب الرابع
ماهية صغار المدينين

أولاً: مفهوم صغار المدينين في اللغة: الصغار في اللغة: جمع، ومفردها صغير، من صَغُر يَصْغَرُ صَغَرًا وصَغارًا، فهو صاغِر، والصَاغِرُ: الراضي بالضَّيْمِ المقر به، والصغير: خلاف الكبير، والمصدر منه الصِّغَرُ، وأما الصَّغَار، فهو مصدر الصَّغير في القَدْر، والأصغر: خلاف الأكبر، والجمع: أصغر وأصاغر، والصغر: خلاف الكبر، والصغارة: خلاف العِظم(١).

والمدينين في اللغة: جمع، ومفردها: مدين، والمدين هو من عليه الدين، يقال رجلٌ مَدْيُون: قد رَكِبَه دَينٌ، ومَدينٌ أجوَدُ، ورجل مَدين ومديون، وهُوَ الأَصْل، إذا كَانَ عَلَيْهِ دَين، ومُدان أَيْضاً. وقال قوم: مُدانٌ: عَلَيْهِ دَين، ومُدّان: يَأْخُذ الدّين(٢).

ولا يختلف معنى المدين في الفقه الإسلامي عن معناه في اللغة حيث كل من يكون عليه دين، فهو مدين.

ثانيًا: مفهوم صغار المدينين في النظام السعودي:

عرفت المادة الأولى من نظام الإفلاس المدين الصغير بأنه: مدين تنطبق عليه

---

(١) محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي: تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي–بيروت–، الطبعة الأولى(٢٠٠١م)، (ص: ٨/ ٦٠)، جمهرة اللغة، مرجع سابق، (٢/ ٧٣٩). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، (ص: ٢/ ٧١٣)، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي: المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية–بيروت، الطبعة الأولى١٤٢١هـ–٢٠٠٠م)، (٥/ ٤٢١).

(٢) الخليل بن أحمد، العين، مرجع سابق (ص: ٨/ ٧٢). جمهرة اللغة، مرجع سابق (ص: ٢/ ٦٨٨). تهذيب اللغة، مرجع سابق (ص: ١٤/ ١٢٩).

المعايير التي تضعها لجنة الإفلاس بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأصدرت لجنة الإفلاس قرارها[1] اعتبرت فيه أن المدين الصغير في أحكام نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية كل مدين لا يتجاوز إجمالي ديونه عند إيقاع إجراء الإفلاس مبلغ مليوني ريال سعودي.

ومفاد ذلك: أن المستهدف من إجراء التسوية الوقائية لصغار المديين هي المنشآت الصغيرة والمتوسطة دون المنشآت الكبيرة يلجأ إليه المدين الصغير، بهدف تمكيه من إعادة ترتيب أوضاعه المالية المضطربة بتكلفة منخفضة، وكفاية عالية، خلال فترة معقولة، وعبر إجراءات مبسطة، وذلك دون إخلال بحقوق الدائنين[2].

ويعد إفراد النظام لصغار المدينين بقواعد خاصة بإفلاسهم من الأمور المهمة للغاية، إذا أن رؤوس أموالهم تتشابك غالبًا بأموالهم الخاصة، وكثير من الأحيان يعتمدون على قروض ائتمانية، أو رهون عقارية لتمويل أعمالهم، أضف إلى ذلك أن أعمالهم غالبًا ما تكون مؤسسات فردية، أو شركات أشخاص، ومن ثم تكون مسؤوليتهم عنها مسؤولية شخصية في كل أموالهم، عكس شركات الأموال التي لا يسأل فيها الشركاء إلا في حدود أموالهم، ولذلك يتعرض أصحاب الشركات الصغيرة إلى نوعين من الإفلاس: إفلاس الشركات فيما يتعلق بشركاتهم، وإفلاس الأشخاص

(١) قرار لجنة الإفلاس بشأن معايير صغار المدينين رقم (٠٢١٨/ ١٢) تاريخ ٢٩/ ٠٢/ ١٤٤٠هـ.

(٢) عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد، مرجع سابق، ص١٩.

فيما يتعلق بأنفسهم.

وبما أن المقرضين يعرفون ذلك، فإنهم غالبًا ما يطلبون من المالكين شخصاً لضمان القروض لشركاتهم، وعندما تتعثر تلك الشركات أو الأفراد ويطبق عليهم قواعد الإفلاس الخاصة بالشركات والمؤسسات ذات رؤوس الأموال الكبيرة يجدون الكثير من العنت وزيادة الأعباء عليهم عند تطبيق إجراءات الإفلاس العادية عليهم[1].

(١) عبد الحميد الدبسطي عبد الحميد شلبي، الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي، دراسة تحليلية مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، العدد ٩٧، ص١٥٦،١٥٧.

المبحث الثاني
شروط التسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين

تخضع التسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين لمجموعة من الشروط، الغرض منها التأكد من جدية التسوية وحسن نية المدين الصغير التي اضطربت أعماله بشكل يهدد نشاطه المالي، كما تهدف إلى توفير حد أدنى من الضمانات اللازمة لكفالة حقوق الدائنين، لذلك يلزم وضع خطة للتسوية وموافقة الدائنين، مع ضمان الإشراف القضائي، وسوف أعرض للشروط للتسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدنيين، وكيف تناولها المنظم السعودي، وموقف القوانين المقارنة، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الشروط الموضوعية للتسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين.

المطلب الثاني: الشروط الإجرائية للتسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين.

المطلب الأول
الشروط الموضوعية للتسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين

أتناول في هذا المطلب الشروط الموضوعية للتسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين، والتي تتمثل في صفة المدين وإفلاس المدين، أو تعثره، أو اضطرابه المالي وحسن نيته مخصصاً لكل موضوع فرع مستقل، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: صفه المدين

ذهبت بعض القوانين المقارنة إلى اشتراط الصفة التجارية فيمن يتقدم بطلب الصلح الواقي من الإفلاس، وهذا ينطبق على القانون المصري، غير أن كثير من القوانين المقارنة قد اعترفت بالصلح الواقي من الإفلاس (التسوية الوقائية)، وسريان

ذلك على التاجر وغير التاجر، كقانون الإعسار الإنجليزي، فلم يشترط أن يكون المستفيد من التسوية الوقائية تاجراً [١].

أما المنظم السعودي؛ فبعد أن كان يقصر الصلح الواقي على فئة التجار، خرج عن هذا الأصل بموجب نظام الإفلاس الجديد لعام ١٤٣٩هـ، وسمح بتطبيق أحكام الصلح الواقي من الإفلاس على من لا تتوافر فيه صفه التاجر، بل ومد نطاق تطبيق إجراء التسوية الوقائية ليشمل الشركات المهنية، حيث تناولت المادة الرابعة من نظام الإفلاس، نطاق تطبيق أحكام النظام من حيث الأشخاص وقررت الآتي: "تسري أحكام النظام على كل من: أ-الشخص ذي الصفة الطبيعية الذي يمارس في المملكة أعمالاً تجارية، أو مهنية، أو أعمالاً تهدف إلى تحقيق الربح. ب-الشركات التجارية والمهنية[٢]، والكيانات المنظمة [٣]، وغيرها من الشركات والكيانات الأخرى الهادفة

(١) المادة الأولى والمادة (٢٥٢) من قانون الإعسار الإنجليزي لعام ١٩٨٦م.

(٢) الشركة المهنية: (هي شركة مدنية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، يؤسسها شخص (أو أكثر) من المرخص لهم نظامًا بممارسة مهنة حرة واحدة (أو أكثر)، أو منهم مع غيرهم، ويكون غرضها ممارسة تلك المهن) المادة الثانية من نظام الشركات المهنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٧) وتاريخ ٢٦/ ١/ ١٤٤١هـ.

(٣) عرفت المادة الأولى من نظام الإفلاس الكيان المنظم بأنه:(شخص مرخص له بممارسة نشاط مالي أو يدير مرفقًا عامًا)، وقد تناولت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من النظام نماذج الكيانات المنظمة وهي: أ- الشركات المصرفية وشركات التمويل وشركات التأمين وشركات الصيرفة ب-الأشخاص المرخص لهم بممارسة أعمال الأوراق المالية. ج-السوق المالية، وشركات التسوية والمقاصة والحفظ المالية د- شركات التصنيف الائتماني هـ- شركات المعلومات والسجلات الائتمانية و-شركات الاتصالات، والمياه، والكهرباء، والغاز. ز- شركات التنقيب عن مصادر الطاقة والمعادن. ح- الشركات المشغلة للأنشطة الرئيسة في المطارات والقطارات والموانئ وما في حكمها، وفقًا لما تحدده اللائحة. ط- المنشآت ذات الأغراض الخاصة. ي- أي شخص آخر تنص عليه اللائحة.

إلى تحقيق الربح، المسجلة في المملكة. ج- المستثمر غير السعودي ذي الصفة الطبيعية، أو الاعتبارية الذي يملك أصولاً في المملكة، أو يزاول أعمالاً تجارية، أو مهنية، أو أعمالاً تهدف إلى تحقيق الربح، من خلال منشأة مرخص لها في المملكة، ولا يخضع لإجراءات النظام سوى أصول ذلك المستثمر الموجودة في المملكة ".

و**ترتيبًا على ما سبق**: فإن إجراءات الإفلاس، ومنها إجراء التسوية الوقائية يطبق على التاجر، وغير التاجر، ولكن ما المقصود بالتاجر؟

يمكن القول: أن التاجر إما أن يكون فرداً، أو شركة على التفصيل الآتي:

(١) **التاجر الفرد**: وهو: "كل من يزاول باسمه ولحسابه عملاً تجاريًا على وجه الاحتراف، وتثبت هذه الصفة أيضًا لكل من احترف التجارة باسم مستعارٍ، أو مستترٍ وراء شخص آخر، فضلاً عن ثبوتها للشخص الظاهر، ويبرر ثبوتها للشخص الظاهر رغم أنه يمارس التجارة لحساب الغير؛ لأنه يظهر أمام الغير بمظهر التاجر فيقيم بذلك ظاهراً يثق به المتعاملون"[1].

ويشترط في الشخص الطبيعي الذي يمارس التجارة أن تتوافر لديه الأهلية التجارية، فلا يجوز شهر إفلاس القاصر غير المأذون بالإتجار، ولو كان يقوم بأعمال تجارية، ومع ذلك إذا كان لهذا الأخير مال في تجارة وأذنت المحكمة للنائب عن القاصر بالاستمرار فيها، فلا يلتزم القاصر إلا في حدود هذا المال، ويجوز شهر إفلاسه

(١) المعتصم بالله الغرياني، نظرية الأعمال التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، م٢٠٠٤، ص ١٢١. ومتى توفرت الأهلية التجارية فلا يمنع من اكتسابه صفة التاجر أن يكون الشخص ممنوعا من مباشرتها بمقتضى قانون أو لائحة كالمحامي أو الموظف.

على ألا يشمل الإفلاس الأموال غير المستثمرة في التجارة [١]. ويقيم قانون التجارة المصري تفرقه بين كبار التجار وصغارهم فيما يتعلق بشهر الإفلاس فيقصره على التجار الملزمين بمسك الدفاتر التجارية، أي الذين يزيد رأس مالهم على عشرين ألف جنيه، أما ما عداهم، فلا يخضعون لهذا النظام، كما يقرر حكمـًا جديداً بالنسبة إلى التجار الذين يشهروا إفلاسهم مؤداه تطبيق إجراءات مختصرة ومبسطة إذا تبين بعد جرد أموال المفلس أن قيمتها لا تزيد على خمسين ألف جنية [٢].

أما بالنسبة لنظام الإفلاس السعودي: فلم يتناول تعريف محدد للتاجر، وبذلك تطبق بشأنه القواعد العامة، ومن ثَم فإن التاجر وفقـًا للمعيار الرسمي: هو ذلك المقيد اسمه في سجل التجار. ولكن يحسب لنظام الإفلاس الجديد العناية بالمدين الصغير، حيث أجاز له الاستفادة من إجراءات الإفلاس، ومنها إجراء التسوية الوقائية، وخصه بإجراءات مبسطة وقليلة التكلفة والمصاريف.

(٢) **الأشخاص الاعتبارية**: كالشركات التجارية التي اتخذت أحد الأشكال المنصوص عليها في النظام تكتسب صفة التاجر؛ متى تم قيدها على النحو النظامي، وكان غرضها تحقيق الربح، وأيـًا كان شكلها، وهذه الأشكال هي التضامن، والتوصية البسيطة، والمساهمة، وذات المسئولية المحدودة. مع الإحاطة بأن إفلاس شركة المساهمة، أو ذات المسؤولية المحدودة يقتصر على

(١) عبد الرافع موسى، نظام الإفلاس بين الإلغاء والتطوير دراسة تحليلية للتجربة الفرنسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٩٨.

(٢) المادة (٢١) من قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩م.

الشركة كشخص معنوي ولا يطول أشخاص الشركاء، بينما إفلاس شركة التضامن يستتبع إفلاس جميع الشركاء فيها؛ لأنهم يكتسبون صفة التاجر، ويمتد شهر الإفلاس إلى الشريك الذي خرج من الشركة بتاريخ لاحق على توقفها عن الدفع، أو تعثرها، أو دخولها في حالة إفلاس فعلي، أما إذا أفلست شركة التوصية البسيطة؛ فإن ذلك يؤدي إلى إفلاس الشريك المتضامن بها دون الشريك الموصي[1].

ومن **الجدير بالذكر**: أن الشركات المهنية والتي يكون الغرض من تأسيسها مدنياً وغير هادفة للربح تخضع لشهر الإفلاس، رغم أنها لا تكتسب الصفة التجارية، ولا يوصف الشركاء فيها بالتجار. فالمنظم السعودي قد ساوى بين الشركات التجارية والمهنية والكيانات المنظمة، وأي شخص اعتباري يهدف إلى تحقيق الربح، ومن ثَمّ يستبعد من نطاق تطبيق التسوية الوقائية المؤسسات الحكومية، والوزارات، والكيانات الحكومية غير الهادفة للربح، بينما المقنن المصري قصر نطاق تطبيق الصلح الواقي على الشركات التجارية، واستبعد من نطاق تطبيق أحكام الصلح الواقي بالإضافة لشركة المحاصة شركات القطاع العام، وشركات قطاع الأعمال العام[2].

الفرع الثاني: إفلاس المدين الصغير، أو تعثره، أو اضطرابه المالي

عرفت المادة الأولى من نظام الإفلاس المدين الصغير بأنه: مدين تتطبق عليه المعايير التي تضعها لجنة الإفلاس بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأصدرت لجنة الإفلاس قرارها رقم (٠٢١٨ / ١٢) لعام ١٤٤٠هـ اعتبرت فيه أن المدين الصغير في أحكام نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية كل مدين لا

(١) د. محمد الفقي، الأوراق التجارية والإفلاس، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٦م، ص ٣١٧.

(٢) المادة الأولى من قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي من لإفلاس المصري رقم (١١) لسنة ٢٠١٨م.

يتجاوز إجمالي ديونه عند إيقاع إجراء الإفلاس مبلغ مليوني ريال سعودي.

لقد سمح نظام الإفلاس السعودي الجديد للمدين الصغير التقدم إلى المحكمة بطلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية؛ إذا كان من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية يخشى معها تعثره، أو كان متعثراً، أو مفلساً[١].

أولاً: الاضطراب المالي للمدين:

يقصد بالاضطراب المالي عدم قدرة المدين على الاستمرار بنشاطه التشغيلي الاعتيادي، وازدياد مؤشرات عدم قدرته على الاستمرار في عمله الربحي، وفقًا للمعايير المحاسبية والتدقيق الدولية المعتمدة[٢]، أو تعرض المدين لظرف طارئ تأثرت به أعماله، ويجب أن يكون هذا الاضطراب من الجدية والخطورة على النحو الذي يصل معه استمرار تلك الاضطرابات إلى احتمال التعثر، إذا لم يتم إجراء التسوية في دينه، وهي مسألة موضوعية يقدرها القاضي في كل حالة على حدة، بحيث يجب عليها التحقق من مدى توافر هذا الاضطراب، فإذا كان الاضطراب الذي يمر به المدين عارضاً، أو كان يستطيع بشيء من الجهد الذاتي التغلب عليه، وكانت الخطة المقترحة مقبولة ومناسبة للتغلب على هذا، كان لها قبول طلب التسوية الوقائية [٣].

ثانيًا: توقف المديون الصغير عن دفع الديون (التعثر):

عرفت المادة الأول من نظام الإفلاس المتعثر بأنه: هو مدين توقف عن سداد دين

---

(١) المادة (١٣) من نظام الإفلاس.

(٢) عبدالله يحيي جمال الدين مكناس: ماهية الاكتتاب بأسهم الشركة المساهمة العامة المتعثرة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد ٤٤، محلق (١)، لعام ٢٠١٧م، ص(٢٩٧).

(٣) سميحة القليوبي، الموجز في أحكام الإفلاس، مرجع سابق، ص ٨١.

مطالب به في موعد استحقاقه. والوقوف عن الدفع - بالمعنى السابق- يختلف عن الإفلاس الفعلي، فقد تكون ذمة المدين موسرة، ولكن لم تتوافر لدية السيولة الكافية، كما إذا كانت أمواله عقارات يصعب بيعها بسرعة[1]، أما الوقوف عن الدفع المؤدي إلى إجراء التصفية هو الوقوف المعبر عن عجز حقيقي مستمر ينبئ عن سوء حالة التاجر المالية، والتي يتعذر معها التسوية الوقائية، أو إعادة التنظيم المالي، أما التوقف عن الدفع الناشئ عن حالة عارضة سرعان ما تزول يجوز معه طلب التسوية الوقائية [2].

ويلزم في الدين محل التوقف عن الدفع أن يكون مستحق الأداء وغير متنازع فيه، أي دين مستقر بالذمة، ويستوي في نظام الإفلاس السعودي أن يكون الدين تجاريـًا أم غير تجاري.

ومن **الجدير بالذكر**: أن المنظم السعودي لم يحدد مدة زمنية يتعين على المدين التقدم بطلب التسوية الوقائية خلالها، ويبدو ذلك منطقيـًا، لما فيه من اتساق منطقي مع منهج المنظم السعودي والذي سمح للمدين بطلب التسوية الوقائية حتى ولو كان في حالة إفلاس، أي استغرقت ديونه جميع أصوله، بشرط أن يقدم مقترح يلقى قبول الدائنين، وتصادق عليه المحكمة المختصة.

الفرع الثالث: حسن النية للمدين الصغير

يعتبر حسن النية أحد العناصر الرئيسية التي يقوم عليها نظام الصلح الواقي من الإفلاس، وذلك حماية للدائنين من استغلال المدين هذا الصلح للحصول على

(١) عبد الرافع موسى، نظام الإفلاس، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٢) محمد الفقي، الأوراق التجارية والإفلاس، مرجع سابق، ص ٣٢٢.

تخفيض ديونه، أو منحه آجالاً للوفاء دون وجه حق[١] بطريق الاحتيال، وقد اشترطت غالبية القوانين المقارنة توافر حسن النية في المدين، وقد سايرها في ذلك المنظم السعودي [٢]، ويقتضي مبدأ حسن النية الرجوع إلى النية المشتركة للمتعاقدين عند تفسير العقد وتنفيذه، فيجب أن يقوم على التعاون المتبادل بين الطرفين وعدم التعسف في استعمال الحق والوفاء بالحقوق، وتنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد[٣].

أولاً: ضابط حسن نية المدين:

يستدل على توافر حسن النية من مختلف الظروف المحيطة، والأمر في النهاية يخضع لتقدير قاضي الموضوع، والذي يقع عليه عبء التحقق من توافر هذا الشرط بأن يتأكد من أن تعاملات المدين الصغير السابقة كعدم الحكم عليه بعقوبة الإفلاس بالتدليس، وعدم ارتباكه غشاً بحق دائنيه كإصدار شيكات بدون رصيد، أو تزوير مستندات، أو إخفاء، أو تهريب بعض أمواله[٤].

ثانيًا: موقف الأنظمة المقارنة من ضابط حسن نية المدين:

يعد حسن النية شرط لازم في التسوية الوقائية من الإفلاس لدى غالبية القوانين

---

(١) هاني دويدار، الأوراق التجارية والإفلاس، مرجع سابق، ٣٤٦.

(٢) يرتبط حسن النية في الفقه الإسلامي بالأخلاق التي تعد جزءاً لا يتجزأ من قواعد التشريع الإسلامي، حيث وضع الفقه الإسلامي حسن النية إطاراً عاما لكافة التصرفات، ومن الآيات التي تؤكد على مبدأ حسن النية في التصرفات بكافة أنواعها من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (سورة المائدة: الآية رقم (١).

(٣) سطام بن عبد العزيز بن محمد الفارس، وسائل التسوية الواقية للشركات من الإفلاس في النظام السعودي "دراسة مقارنة "، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٩هـ، ص ١٧٣ وما بعدها.

(٤) هاني دويدار، الأوراق التجارية والإفلاس، مرجع سابق، ٣٤٨.

المقارنة، والتي اعتبرت التسوية بمثابة عقد، ومن ثَم ينطبق عليه شرط حسن النية في العقود، فقد نص القانون المدني المصري على أنه: " يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه، وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية"[1]، كما اشترط حسن نية المدين لقبول طلب الصلح الواقي من الإفلاس، وذلك في المادة الثالثة من قانون الصلح الواقي من الإفلاس رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٥م، ولكنه عندما أعاد تنظيم الإفلاس والصلح الواقي منه في قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩م لم يتناول النص على هذا الشرط، واستمر الأمر هكذا بعد أن صدر قانون إعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس رقم (١١) لسنة ٢٠١٨م، والذي خلا من شرط حسن النية.

ثالثاً: موقف نظام الإفلاس السعودي من ضابط حسن نية المدين:

يعد حسن النية مبدأ عاماً يطبق بشأن كافة المعاملات والتصرفات، ويأتي ذلك تطبيقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، التي تعتبر المصدر الرئيسي لكافة أنظمة المملكة. وقد نصت اللائحة التنفيذية لنظام التسوية الواقية من الإفلاس على أن: "يشترط في التاجر طالب الصلح الودي، أو التسوية الواقية من الإفلاس سواء كان فرداً، أو شركة الشروط التالية: (جـ) أن تتوافر فيه المصداقية، والأمانة، وحسن النية، وأن يكون ملتزماً بالأنظمة التجارية، والعرف التجاري، ويعتبر من سوء النية عدم مسك الدفاتر التجارية، أو إصدار شيكات بدون رصيد، أو إخفاء شيء من ديونه، أو عدم القيد في

(١) المادة (١٤٨/ ١) من القانون المدني المصري رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨م. وفي تفصيل ذلك: سطام بن عبد العزيز بن محمد الفارس، وسائل التسوية الواقية للشركات من الإفلاس في النظام السعودي "دراسة مقارنة "، مرجع سابق، ص ١٧٥ وما بعدها.

السجل التجاري، أو ممارسه الغش والتدليس في معاملاته. (د) ألا يكون سبب اضطراب تجارته إهماله وسوء نيته"[1].

ويستدل من النص السابق: أن شرط حسن النية من الشروط اللازمة في المدين طالب الصلح. أما عدم النص صراحه على شرط حسن النية المدين بنظام الإفلاس السعودي الجديد، لا يعنى عدم ضرورة توافر هذا الشرط، وإنما هناك من النصوص الواردة في نظام الإفلاس نفسه تكشف بطريقة ضمنية عن تحقق هذا الشرط، ومن أمثلة ذلك: النص في المادة الثانية بعد المائتين من نظام الإفلاس على أنه: يعد مخالفاً لأحكام النظام كل من ارتكب قبل افتتاح أي من إجراءات الإفلاس واحداً أو أكثر من الأفعال الآتية وأدى إلى افتتاحه، أو ارتكبه أثناء سريانه، وترتب على ذلك إضرار بحقوق أي من الأطراف بمن فيهم الدائنون، ومن هذه الأفعال: اختلاس، أو إخفاء، أي من أصول المدين، أو أصول التفليسة، وإخفاء، أو إتلاف، أو إحداث تغيير في دفاتر المدين، أو التفريط في حفظها، أو حفظ دفاتر للمدين تكون بياناتها ناقصة، أو غير منتظمة، مع الأخذ في الاعتبار المعايير المعتمدة في إدارة وحفظ الحسابات.

المطلب الثاني
الشروط الإجرائية للتسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين

ذكرنا أنفاً الشروط الموضوعية للتسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين، أما الشروط الإجرائية لتلك التسوية فنسلط الضوء عليها على النحو التالي:

(١) المادة (٥/ جـ، د) من اللائحة التنفيذية لنظام التسوية الواقية من الإفلاس الصادرة بالقرار رقم (١٢) وتاريخ ١٤/ ٧/ ١٤٢٥هـ.

اشترط النظام لقبول طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين ثلاثة شروط نصت عليهم المادة مائة وثمانية وعشرون من نظام الإفلاس السعودي وهم:

الشرط الأول: عدم سبق افتتاح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين. وقد نصت على هذا الشرط المادة (١٢٨) من نظام الإفلاس الجديد، وهذا يعني ألا يكون المدين الصغير قد سبق افتتاح إجراء التسوية الوقائية.

الشرط الثاني: عدم سبق الخضوع لإجراء التسوية الوقائية خلال (١٢) شهر السابقة على افتتاح التسوية الوقائية. وقد نصت على هذا الشرط المادة (١٢٨) من نظام الإفلاس الجديد، وهذا يعني ألا يكون المدين الصغير قد سبق له الخضوع لإجراء التسوية الوقائية خلال الاثنا عشر شهر السابقة على افتتاحه التسوية الوقائية. وقد قرر المنظم أن مرور مدة أقل من ذلك لا ينتج عنه عادة حدوث تغيير كبير في نشاط المدين يبرر تكرار اتخاذه الإجراء مرة أخرى [١].

الشرط الثالث: تقديم الطلب من ذي صفة [٢]:

يشترط في تقديم طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين أن يكون من ذي صفة، فإذا تخلفت تلك الصفة، فلا يعتد بالطلب المقدم لإجراء تلك التسوية.

---

(١) عبد الحميد الديسطي، عبد الحميد شلبي، الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي الجديد، مرجع سابق، ص١٥٩.

(٢) المرجع سابق، ص١٥٩.

المبحث الثالث
إجراءات التسوية الوقائية لصغار المدينين من الإفلاس

يهدف إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين إلى تمكين المدين الصغير من التوصل إلى اتفاق مع دائنيه لتسوية ديونه خلال فترة معقولة عبر إجراءات يسيرة بتكلفة منخفضة وكفاية عالية، مع احتفاظ المدين بإدارة نشاطه[١]، ويعد مدينًا صغيراً بموجب أحكام نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية كل مدين لا يتجاوز إجمالي الديون في ذمته عند افتتاح إجراء الإفلاس مبلغ (٢،٠٠٠،٠٠٠) مليوني ريال سعودي[٢].

وقد أتاح نظام الإفلاس السعودي لصغار المدينين – أشخاصاً طبيعيين، أو اعتباريين- إمكانية تقديم مقترح التسوية الوقائية، على أن يكون تصويت الدائنين عليه باعتبارهم فئة واحدة، ويستمر المدين في القيام بأعمال الإدارة للنشاط، وسوف أتناول إجراءات التسوية الوقائية لصغار المدينين في النظام السعودي من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية لصغار المدينين وصلاحيات المحكمة.

المطلب الثاني: حالات إنهاء إجراءات التسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين.

---

(١) المادة (١٢٧) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩ه.

(٢) راجع قرار لجنة الإفلاس بشأن معايير صغار المدينين، رقم (٠٢١٨/ ١٢) وتاريخ ٢٩/ ٢/ ١٤٤٠هـ.

المطلب الأول
طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية لصغار المدينين وصلاحيات المحكمة

تخضع إجراءات التسوية الوقائية لصغار المدينين إلى مجموعة من الإجراءات تتشابه مع إجراء التسوية الوقائية، وقد أجاز نظام الإفلاس للمدين الصغير طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية بدلاً من افتتاح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين[1]، ويبدأ الإجراء بتقديم الطلب، مروراً بتعليق المطالبات، وعرض المقترح والتصويت عليه، وأثر هذا التصويت، وصلاحية الاعتراض على المقترح، وانتهاء بتصديق المحكمة المختصة على المقترح، وسوف أعرض لذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: شروط طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية

للمدين الصغير إذا كان يتوقع مواجهة اضطرابات مالية يخشى معها تعثره، أو كان متعثراً، أو مفلساً، أن يصدر قراراً بافتتاح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين وفق النموذج الذي تصدره لجنة الإفلاس. وعلى المدين الصغير إعداد مقترح التسوية قبل إصدار قراره، على أن يتضمن المقترح نبذة عن وضعه المالي مدعماً بالوثائق والمستندات المؤيدة لذلك. ويودع المدين الصغير قرار افتتاح الإجراء في سجل الإفلاس مرافقاً له نسخة من المقترح، ويسري هذا القرار من تاريخ إيداعه في السجل، ويدعو المدين الصغير دائنيه غير المضمونين للتصويت على المقترح، وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة[2].

والأصل أن طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين غير مقيد بزمن

---

(١) المادة (١٢٨/ ١) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩ هـ.

(٢) المادة (١٢٩) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩ هـ.

معين من تاريخ التعثر، أو اضطراب الأعمال، وإنما القيد الوحيد هو حظر افتتاح الإجراء إذا كان سبق للمدين الصغير الخضوع إلى هذا الإجراء، أو إلى إجراء التسوية الوقائية خلال (الاثني عشر) شهراً السابقة[١].

و**نخلص من ذلك**: إلى أن النظام قد أدخل إجراء التسوية الوقائية للمدين الصغير حتى نطاق الإجراءات التي يجوز طلب افتتاحها عند توقع مواجهة اضطرابات مالية يخشى معها تعثر المدين الصغير[٢].

الفرع الثاني: مقترح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين

لم يتناول نظام الإفلاس مضمون مقترح التسوية لصغار المدينين، وعليه فيسري عليه ذات القواعد التي تناولتها اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بالمقترح بوجه عام، غير أن المنظم قيد المدين الصغير قيد زمني يتعلق بالفرض الذي يتضمن فيه المقترح ما يؤثر في حقوق الملاك، فعلى المدين الصغير دعوتهم إلى التصويت على المقترح قبل حلول موعد التصويت (بواحد وعشرين) يوماً على الأقل وفقاً لما تنص عليه الأنظمة ذات العلاقة، على أن يكون ذلك قبل موعد تصويت الدائنين[٣].

الفرع الثالث: تعليق المطالبات

للمدين الصغير أن يطلب من المحكمة -خلال المدة من افتتاح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين إلى موافقة الدائنين على المقترح - تعليق المطالبات لمدة لا

(١) المادة (١٢٨/ ٢) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩ هـ.

(٢) د. عبد الحميد الديسطي، عبد الحميد شلبي، الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي الجديد، مرجع سابق، ص١٥٧.

(٣) المادة (١٣٠). من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

تزيد على (تسعين) يومـًا، وتصدر المحكمة حكمها خلال (خمسة) أيام من تقديم الطلب[1].

ويُقدم طلب تعليق المطالبات إلى المحكمة وفق النموذج الذي تصدره لجنة الإفلاس، على أن يرفق به نبذة عن مضمون المقترح وما تحدده اللائحة، وللمحكمة أن تطلب من المدين الصغير تقديم الوثائق المؤيدة لطلبه، ومنها: إفادة من مراجع حسابات المدين الصغير، أو أحد المدرجين بقائمة أمناء الإفلاس أو الخبراء بترجيح موافقة الدائنين على المقترح[2].

أثر تعليق المطالبات:

إذا قررت المحكمة تعليق المطالبات فلا يجوز تقديم طلب افتتاح أي من إجراءات الإفلاس، أو اتخاذ أو استكما، أي تصرف أو إجراء قانوني تجاه أصول التفليسة، أو اتخاذ أو استكمال أي من الإجراءات التي تنص عليها اللائحة. ويقع باطلاً كل تصرف يخالف الأحكام السابقة، وللمحكمة من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب ذي مصلحة أن تقضي باسترداد أي أصول جرى التصرف فيها، أو بما تراه مناسبـًا، وذلك مع مراعاة حقوق الغير (حسن النية)، وللمتضرر أن يتقدم بدعوى التعويض. ويستثنى من تعليق المطالبات الديون المضمونة، وبالمقابل يلتزم الدائن المضمون عند التنفيذ على المال الضامن لدينه برد ما زاد على دينه إلى المدين الصغير خلال (ثلاثة) أيام من انتهاء التنفيذ على المال الضامن[3].

(١) المادة (١٣١) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

(٢) المادة (١٣٢) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

(٣) المادة (١٣٣) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

انتهاء تعليق المطالبات:

تنتهي مدة تعليق المطالبات بانقضاء التسعين يومـًا المقررة للتعليق، أو قبل ذلك بتصويت الدائنين بالموافقة على المقترح، أو عدم تحقق النصاب المطلوب في تصويت الملاك أو الدائنين على مقترح التسوية، أو بإنهاء الإجراء[١].

الفرع الرابع: تصويت الدائنين على المقترح وأثره

أولاً: تصويت الدائنين على المقترح:

يصوت الدائنون على المقترح وفقـًا للإجراءات الواردة فيه، وذلك بعد تصويت الملاك (إن وجدوا) بقبوله، ويكون المقترح مقبولاً إذا صوت بالموافقة عليه دائنون تمثل مطالباتهم ثلثي قيمة ديون المصوتين، وكان من ضمنهم دائنون تمثل مطالباتهم أكثر من نصف قيمة ديون الأطراف غير ذوي العلاقة إن وجدوا، وإذا تعذر تصويت الدائنين على المقترح في الموعد المحدد، فتقضي المحكمة بما تراه مناسبـًا بما في ذلك تحديد موعد آخر للتصويت، أو إنهاء إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين[٢]. ويلتزم المدين الصغير خلال (ثلاثة) أيام من انتهاء تصويت الدائنين على المقترح بإيداع نتيجة التصويت لدى المحكمة وفي سجل الإفلاس[٣].

ثانيـًا: أثر الموافقة على المقترح:

يسري المقترح الذي صوت الدائنون بالموافقة عليه من تاريخ إيداع نتيجة التصويت لدى المحكمة، ويكون المقترح بعد ذلك هو الخطة الملزمة للمدين

(١) المادة (١٣١) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

(٢) المادة (١٣٤) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

(٣) المادة (١٣٥). من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣هـ.

والدائنين والملاك، وعلى المدين الصغير استكمال الإجراءات النظامية التي أوجبتها الأنظمة ذات العلاقة، ويودع المدين الصغير في سجل الإفلاس ما يفيد نفاذ الخطة ويعلن عن ذلك، وفقـًا لما تحدده اللائحة [1].

ثالثـًا: الاعتراض على الخطة وأثره:

للدائن الاعتراض على الخطة أمام المحكمة إذا صوت برفضها معتقداً -بناء على سبب معقول -أن الخطة تضر به، وأنها تخل بمعايير العدالة المنصوص عليها في المادة (الخامسة والثلاثين) من النظام، على أن يقدم اعتراضه للمحكمة خلال (أربعة عشر) يومـًا من تاريخ إيداع نتيجة التصويت لديها[2]، وللمحكمة -بناء على الاعتراض المقدم إليها -أن تصدر أمراً بتعليق نفاذ الخطة لمدة لا تزيد على (أربعة عشر) يومـًا، على أن تقضي خلال هذه المدة ببطلان الخطة، أو رفض الاعتراض. وإذا قضت المحكمة ببطلان الخطة لا يُلزم أي دائن برد أي مبلغ حصل عليه من المدين الصغير قبل القضاء ببطلان الخطة [3].

المطلب الثاني
حالات إنهاء إجراء التسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين

ينتهي إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين إما بتنفيذه، أو تعذر تنفيذه لأسباب راجعة للمدين، أو أسباب غير إرادية، أو بسبب بطلان في إجراء التسوية ذاتها، ويمكن

(١) المادة (١٣٦) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

(٢) المادة (١٣٧) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

(٣) المادة (١٣٨) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

تقسيم ذلك إلى إنهاء طبيعي، وإنهاء غير طبيعي على الترتيب الآتي:

أولاً: الانتهاء الطبيعي للتسوية الوقائية لصغار المدينين:

نصت المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة من نظام الإفلاس على أن: " تقضي المحكمة بإنهاء إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين في أي من الحالات الآتية: أ- إذا تقدم المدين الصغير إلى المحكمة بطلب إنهاء الإجراء لاكتمال تنفيذ الخطة ".

وبذلك تنتهي التسوية الوقائية بشكل طبيعي إذا قام المدين بتنفيذ شروط التسوية على النحو الوارد في المقترح وفي المدة المتفق عليها، وهنا يلتزم المدين عند اكتمال تنفيذ الخطة بتقديم طلب إلى المحكمة للحكم بإنهاء إجراء التسوية الوقائية مرفقاً له المعلومات والوثائق التي تحددها اللائحة، وعليه إبلاغ الدائنين بالطلب قبل تقديمه.

وقد سمح المنظم لكل ذي مصلحة الاعتراض على هذا الطلب أمام المحكمة خلال (أربعة عشر) يوماً من تقديم المدين للطلب إذا كانت لديه أسباب جدية[1]، فإذا قضت المحكمة بإنهاء الإجراء، فعلى المدين أن يؤشر بذلك في سجل الإفلاس، خلال مدة لا تزيد على (خمسة) أيام[2].

و**يلاحظ أن**: المنظم السعودي لم يكلف الأمين بالإشراف على تنفيذ شروط التسوية الواقية وتبليغ المحكمة بتنفيذ المقترح، وإنما خاطب في نصوصه المدين نفسه، فهو من يقدم الطلب، وهو من يقم بإيداع حكم المحكمة بإنهاء الإجراء في سجل الإفلاس. بخلاف الوضع في القانون المصري، حيث أوجب إبقاء أمين الصلح،

(١) انظر: المادة (٣٨) من نظام الإفلاس.

(٢) المادة (١٤١) والتي أحالت إلى المادة (٤٠) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

أو تعيين رقيب من الدائنين، أو من غيرهم خلال فترة التنفيذ تكون مهمته مراقبة تنفيذ شروط الصلح، وإبلاغ المحكمة بما يقع من مخالفات لشروط الصلح[1].

ثانيـًا: الانتهاء غير الطبيعي للتسوية الوقائية:

تناولت المادة (١٣٩) من نظام الإفلاس أسباب الانتهاء غير الطبيعي للتسوية الوقائية، وتشمل الآتي:

١- إذا لم يتحقق النصاب المطلوب في تصويت الملاك أو الدائنين على المقترح:

ويقصد بذلك عدم تحقق الأغلبية المطلوبة في التصويت على النحو المقرر نظامـًا، وكذلك إذا تعذر تصويت الملاك أو الدائنين عليه في الموعد المحدد، وتعذر على المحكمة تحديد موعد آخر، أو تحدد موعد وتغيب الدائنين أو الملاك أو كلاهما عن الموعد المقرر، مما ترتب عليه قرار المحكمة بإنهاء الإجراء[2].

٢- إذا قضت المحكمة ببطلان الخطة:

إن بطلان التسوية الوقائية يرتبط بوجود تدليس من جانب المدين بعد التصديق على التسوية، وقد كان المنظم السعودي حريصـًا على تنظيم أحكام بطلان عقد الصلح في ظل نظام التسوية الواقية من الإفلاس لعام ١٤١٦هـ ولائحته التنفيذية، حيث اعتبر التدليس سببـًا لإبطال عقد الصلح[3]، إلا أن نظام الإفلاس الجديد قد جاء خاليـًا من أي معالجة لحالات البطلان، وهو موقف منتقد من المنظم السعودي، ويحب إعادة النظر

(١) المادة (٧٠/ ١) من قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي من لإفلاس المصري.

(٢) المادة (١٣٤) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

(٣) المادة (١٢) من نظام التسوية الواقية من الإفلاس لعام ١٤١٦هـ.

بشأنه؛ بخلاف القانون المصري والذي اعتبر التدليس سبباً لإبطال الصلح الواقي من الإفلاس بعد التصديق عليه[١]، ويذهب بعض شراح الأنظمة إلى أن تعيين جزاء للتدليس الذي يتورط فيه المدين في ظروف معينة، يجد أساسه في تعمد المدين أن يشوه رضاء الدائنين، ذلك أن الدائنين يعتمدون أساساً فيما يبدونه من رأي بشأن الصلح على صحة الميزانية المقدمة من المدين المعتبر فرضاً حسن النية سيئ الحظ، ومن ثم إذا ظهر بعد التصديق على الصلح أن الميزانية التي قدمها المدين مزورة بإخفاء بعض الأصول، أو الاستعانة بدائنين وهميين، أو إغفال بعض الديون، وجب عدلاً تمكين الدائنين من هدم تسوية ما كانوا ليرضوها لو علموا وقت التصويت بحقيقة الواقع[٢]. لذلك فإن التدليس الذي يقع من المدين أثناء إجراءات الصلح لا يبطل الصلح ذلك أن علم الدائنين بالوقائع المكونة للتدليس أثناء إجراءات الصلح وقبل تمامه، يدل على رضائهم بها، فلا يجوز لهم بعد ذلك الطعن فيه[٣].

وقد أوجب المنظم السعودي في ظل نظام التسوية الواقية (الملغي) أن تقام دعوى الإبطال خلال سنة من التاريخ الذي يكتشف فيه التدليس، بينما جاء نظام الإفلاس الجديد خالياً من تنظيم أسباب إبطال الصلح، ومن ثم مواعيد إقامة الدعوى.

و**يلاحظ أن**: المنظم السعودي لم يحدد صفة من يقدم طلب بطلان التسوية الوقائية لصغار المدينين، مما يقتضي الاسترشاد بالقواعد العامة بشأن أحكام البطلان

(١) المادة (٧١/ ١) من قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس المصري.

(٢) سميحة القليوبي، الموجز في أحكام الإفلاس، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٣) عبد الرحمن قرمان، الوسيط في القانون التجاري الإفلاس والصلح الواقي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٥٧٥.

النسبي، والتي تقصر طلب الإبطال على الطرف الذي تقرر لصالحه، أي على الدائنين الملتزمين بالصلح، فبطلان التسوية الوقائية من الإفلاس بسبب الغش أو التدليس، يعد بطلاناً نسبياً تقرر لمصلحه من أصابه ضرر من جراء ذلك، ولذلك يقتصر طلب الإبطال على الدائنين الذين يسرى عليهم خطة التسوية، لأنهم ملزمون بشروطه، أي على الدائنين الذين يحتج عليهم بالتسوية، فهم وحدهم كأصل عام ذوو الصفة في طلب البطلان، ولكل منهم أن يطلبه منفرداً نتيجة انقضاء جماعة الدائنين بالتصديق على التسوية، ولا محل للتفرقة بين الدائنين الذين ارتضوا التسوية والذين رفضوه.

ومن **الجدير بالذكر**: أن المنظم السعودي لم يتناول حالة رفض المحكمة التصديق على المقترح: والتي تناولتها المادة (١٥/ ١-ب) من النظام بشأن إنهاء التسوية الوقائية وقصرتها على حالتين:

أ- إذا كان الطلب غير مستوف للمتطلبات النظامية، أو غير مكتمل دون مسوغ مقبول.

ب- إذا تصرف مقدم الطلب بسوء نية، أو ارتكب أياً من الأفعال المجرمة في النظام.

و**أرى**: أن على المنظم إضافة الحالة السابقة ضمن حالات الإنهاء، لاختلافها عن البطلان كسبب للإنهاء، لاسيما وأن البطلان يسبقه دعوى يقيمها كل ذي مصلحة، بينما رفض المحكمة التصديق على المقترح للأسباب المذكورة هو فرض مستقل.

٣- إذا تقدم المدين الصغير بطلب إنهاء الإجراء لكون شروط افتتاح الإجراء لم تعد منطبقة عليه.

٤- إذا تقدم المدين الصغير، أو الدائن بطلب إنهاء الإجراء لتعذر تنفيذ الخطة.

٥- إذا تقدم المدين الصغير بطلب إنهاء الإجراء لعدم رغبته في الاستمرار في إدارة نشاطه، أو استكمال تنفيذ الخطة.

٦- إذا تقدم ذو مصلحة بطلب إنهاء الإجراء لوجود مخالفات مؤثرة خلال الإجراء، أو لارتكاب المدين الصغير لفعل من الأفعال المجرمة في النظام.

وهناك سؤال يطرح نفسه، وهو مدى جواز طلب الدائنين فسخ التسوية الوقائية؟

وفي الإجابة على هذا التساؤل ذهب البعض من شراح الأنظمة إلى القول بأن نظرية الفسخ تقوم على فكرة الارتباط ما بين الالتزامات المتقابلة في العقود الملزمة للجانبين، إذ إن طبيعة هذه العقود تقتضي أن يكون التزام أحد المتعاقدين مرتبطًا بالتزام المتعاقد الآخر، فله أن يوقف هو من جانبه تنفيذ ما في ذمته من التزام، أي الدفع بعدم التنفيذ، أو أن يتحلل نهائيًا من هذا الالتزام، وهو الفسخ، والقاعدة في العقود الملزمة للجانبين، إذا لم يقم أحد المتعاقدين بتنفيذ التزامه، جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب قضائيًا فسخ العقد، ويكون للقاضي سلطة تقدير هذا الطلب[1]، ولما كان الصلح الواقي من الإفلاس بمثابة عقد بين المدين وجماعة الدائنين، يرتب التزامات متقابلة، لذلك فيرد عليه الفسخ، وهو ما اعترف به المنظم السعودي في نظام التسوية الواقية من الإفلاس (الملغي)[2]، بينما خلا نظام الإفلاس الجديد من النص على الفسخ، بخلاف المقنن المصري الذي عالج حالات الفسخ في الأحوال الآتية:

---

(١) عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٦٩٧.

(٢) المادة (١٢) من نظام التسوية الواقية من الإفلاس لعام ١٤١٦هـ، ونصها:" لكل ذي مصلحة أن يطلب فسخ التسوية، إذا لم يقم المدين بتنفيذ شروطها..".

أ. إذا لم ينفذ المدين شروط الصلح كما اتفق عليها.

ب. إذا تصرف المدين بعد التصادق على الصلح تصرفًا ناقلاً لملكية دون مسوغ مقبول.

ج. إذا توفى المدين وتبين أنه لا ينتظر تنفيذ الصلح أو إتمام تنفيذه.

ومن **الجدير بالذكر**: أن طلب الدائن الفسخ لا تجبر المحكمة على قبوله، ولكنها تتمتع بسلطة تقديرية في هذا الشأن، فلا حرج عليها إن صرفت النظر عن الفسخ في حالة إخلال المدين بتنفيذ شروط التسوية غير أنه في مجال فسخ التسوية، يتحتم دعوة الكفلاء إلى الحضور أمام المحكمة لسماع الحكم بفسخ التسوية حيث إن هذا الحكم يكون مهمًا لهم؛ لالتزامهم بالوفاء في حالة الفسخ بدلاً عن المدين[1].

و**يثور التساؤل**: حول أثر الحكم بإنهاء إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين لتوافر سبب من أسباب الإنهاء غير الطبيعي؟، وقد عالج المنظم هذا الفرض، وأجاز للمحكمة من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب من ذي مصلحة – أن تقضي بافتتاح إجراء الإفلاس المناسب إذا تحققت الشروط الآتية: [2]:

١- أن يكون المدين الصغير متعثراً، أو مفلسًا.

٢- استيفاء شروط افتتاح إجراء الإفلاس المراد افتتاحه.

٣- أن يكون إنهاء إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين مبنيًا على أحد الأسباب

(١) إلياس ناصيف، الكامل في التجارة- الإفلاس، الجزء الرابع، منشورات البحر المتوسط، بيروت، لسنة ١٩٨٦م، ص ١٠١

(٢) المادة (١٤٠) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

التالية:

أ- عدم تحقق النصاب المطلوب في تصويت الملاك أو الدائنين على المقترح، أو تعذر تصويت الدائنين عليه في الموعد المحدد.

ب- قضاء المحكمة ببطلان الخطة.

ج- تقدم المدين الصغير، أو الدائن بطلب إنهاء الإجراء لتعذر تنفيذ الخطة.

د- تقدم ذو مصلحة بطلب إنهاء الإجراء لوجود مخالفات مؤثرة خلال الإجراء، أو لارتكاب المدين الصغير لفعل من الأفعال المجرمة في النظام.

المبحث الرابع
آثار التسوية الوقائية لصغار المدينين من الإفلاس

إن التسوية الوقائية من الإفلاس عقد بين المدين والدائنين يهدف إلى وقاية المدين من الإفلاس ومساعدته لاجتياز الأزمة الطارئة التي أدت إلى اضطراب أعماله المالية، ليتمكن من مواصلة نشاطه التجاري واستعادة مركزه المالي، فإذا توفَّرت شروط انعقاد الصلح ونفاده أنتج آثاره القانونية التي تهدف إلى تحقيق الغاية منه، ويلتزم المدين والدائنون بمضمونه. كما يلتزم الغير بتلك الأحكام وفق ضوابط محددة، وسوف أعرض لهذه الآثار بشيء من التفصيل من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: آثار التسوية الوقائية بالنسبة لصغار المدينين.

المطلب الثاني آثار التسوية الوقائية بالنسبة للدائنين.

المطلب الثالث: آثار التسوية الوقائية بالنسبة للغير.

المطلب الأول
آثار التسوية الوقائية بالنسبة لصغار المدينين

يُعدُّ التصديق على عقد الصلح الواقي من الإفلاس ضمانة تحمي مصالح الأطراف والمصلحة العامة، وإيذانًا بانتهاء مرحلة الإجراءات وبدء مرحلة التنفيذ لمضمون عقد الصلح الواقي وما يترتب عليه من آثار[1]، ويترتب على ذلك عدة آثار بالنسبة للمدين الصغير، على النحو التالي:

أولاً: حماية المدين الصغير من خطر التصفية:

يجنب إجراء التسوية الوقائية المدين الصغير خطر الوقوع في التصفية (الإفلاس)؛

(١) سطام بن عبد العزيز بن محمد الفارس، وسائل التسوية الواقية للشركات من الإفلاس في النظام السعودي "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ٢٠١ وما بعدها

لأنه يعالج اضطراب أحوال المدين الصغير ويأخذه بالرفق من أجل الوفاء بما عليه من ديون، فإذا حط الدائنون عن المدين الصغير جزءاً من الدين، فقد يمكنه ذلك من الوفاء بالباقي، وتبرأ ذمته في مواجهة دائنيه، ولا يكون هناك محل للتصفية. وإذا منح الدائنون المدين آجالاً للوفاء، فإن الديون تصبح غير حالة الأداء وتزول حالة الوقوف عن الدفع، ويمتنع على الدائنين طلب التصفية، وقد يتمكن المدين الصغير بعد إعطائه الأجل الممنوح له من الوقوف على قدميه بعد ذلك والوفاء بالتزاماته في الآجال الجديدة، فلا تثور مسألة الإفلاس[1].

ثانيـًا: تمتع المدين الصغير بحق إدارة نشاطه بنفسه:

متى أصدرت المحكمة قرارها بالتصديق على التسوية الوقائية يترتب على ذلك تمتع المدين الصغير بحق إدارة نشاطه بنفسه.

المطلب الثاني
آثار التسوية الوقائية بالنسبة للدائنين

تصبح التسوية الوقائية نافذة بمجرد صدور المحكمة بالتصديق عليها، فيلتزم المدين الصغير والدائنون بتنفيذ مضمونها في الآجال والمقادير المتفق عليها، وهو ما حرص نظام الإفلاس على تأكيده بالنص التالي: " تكون الخطة ملزمة للمدين والدائنين والملاك، وعلى المدين استكمال الإجراءات التي أوجبتها الأنظمة ذات العلاقة "[2].

و**ترتيبـًا على ما سبق**: لا يستطيع الدائنون مطالبة المدين الصغير بأكثر من المقادير

(١) هاني محمد دويدار، الأوراق التجارية والإفلاس، مرجع سابق، ص ٧٣٨.

(٢) المادة (٣٧) من نظام الإفلاس السعودي الجديد لعام ١٤٣٩ هـ.

المحددة في التسوية وبغير المواعيد المتفق عليها، والمدين الصغير يجب أن ينفذ شروط خطة التسوية في الآجال وبالمقادير المقررة فيه، فإذا تضمنت منحه أجلاً جديداً للوفاء بالديون وجب عليه أن يقوم بالوفاء عند حلول هذا الأجل، إلا إذا كان الأجل الأصلي أبعد مدى من الأجل المقرر في خطة التسوية[1].

وإذا تضمنت التسوية التنازل عن جزء من الديون، برئت ذمة المدين الصغير من الجزء الذي شمله التنازل بحيث لا يستطيع الدائنون مطالبته به، ولكنه يبقى عالقـًا في ذمته بوصفه دينـًا طبيعيـًا غير واجب الأداء، ومع ذلك يجوز أن يشترط الدائنون مقابل التنازل عن جزء من ديونهم أخذ تعهد من المدين الصغير بالوفاء بالجزء المتنازل عنه إذا أيسر خلال مدة معينة من تاريخ وقوع التسوية كما هو الحال في القانون التجاري المصري، إذ يتحول بموجب هذا الشرط تلقائيـًا التزام المدين الطبيعي بأداء الجزء المتنازل عنه من أصل الدين إلى التزام مدني واجب التنفيذ عند تحقق الشرط[2].

وإذا تخلف المدين الصغير عن الوفاء بالديون في آجالها وبالمقادير المقررة بخطة التسوية، جاز للدائنين طلب التنفيذ العيني على أمواله، أو فسخ التسوية، فإذا تم فسخها لتخلف المدين عن تنفيذ شروطها، لا يجوز له أن يطلب منحه تسوية أخرى [3]. ويثور

---

(١) سطام بن عبد العزيز بن محمد الفارس، وسائل التسوية الواقية للشركات من الإفلاس في النظام السعودي "دراسة مقارنة "، مرجع سابق، ص ٢١١، د. سعيد محمد السعيد، آثار حكم شهر الإفلاس على جماعة الدائنين، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ص ٢٣٢.

(٢) المادة (٦٦/ ٢) من قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري.

(٣) المادة (٣٤) من قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨م. والتي أكدت على أنه يجب على المحكمة أن توقف دعوى الإفلاس المرفوعة على المدين إلى أن يفصل في طلب الصلح

التساؤل حول ماهية الدائنون الذين يسري عليهم خطة التسوية، والديون محل التسوية؟ وهو ما سوف أعرض له على الترتيب التالي:

أولاً: الدائنون الذين تسري عليهم شروط خطة التسوية:

لم يوضح نظام الإفلاس السعودي نطاق تطبيق التسوية الوقائية لصغار المدينين بشكل واضح، وبالرجوع للقانون المصري المقارن يتضح أنه يترتب على التسوية أن يسترد كل من الدائنين حقه في مقاضاة المدين، والتنفيذ على أمواله، وذلك بالقدر المتفق عليه في التسوية وفي المواعيد المحددة فيها(١). ويتحقق هذا الأثر بمجرد صدور الحكم بالتصديق على التسوية الوقائية، وتجاه جميع الدائنين العاديين، أي الذين تعتبر ديونهم ديونـًا عادية، ولو لم يشتركوا في إجراءاته، أو لم يوافقوا على شروطه(٢).

و**ترتيبًا على ما سبق**: لا تسري شروط التسوية – كأصل عام- على الدائنين المرتهنين وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة.

و**يمكن القول**: أن الحكمة من استثناء الدائنين الذين نشأت ديونهم بعد التصديق على خطة التسوية الوقائية، أنهم لا يعتبرون أعضاء في جماعة الدائنين المتصالحين، أما

المقدم منه، يستوى في ذلك أن يكون هذا الطلب سابقـًا على رفع الدعوى أو لاحقـًا لها، كما يستوى أن يكون هو أول طلب يتقدم به المدين أو سبقته طلبات أخرى وقضى برفضها، وذلك أن النص عام لا تخصيص فيه ومطلق لا قيد عليه، فلم يشترط لينتج أثره في وقف الدعوى أن يكون سابقـًا عليها ولا أن يكون مسبوقـًا بطلب آخر قضى بعدم قبوله أو برفضه

(١) محمد بهجت قايد، عمليات البنوك والإفلاس وفقـًا لقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩م، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٢٨١.

(٢) المادة (٦٨/ ١) من قانون إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري.

الدائنين أصحاب ديون النفقة فهم بحاجة إلى هذه الديون لمواجهة متطلبات الحياة، وبالتالي لا يستقيم تأجيلها، أو تخفيضها.

ثانيـًا: الديون التي تخضع للتسوية الوقائية:

تسري أحكام خطة التسوية الوقائية على كافة الديون العادية، سواء كانت ديونـًا مدنية، أو ديونـًا تجارية، وبصرف النظر عن مصدر الدين، وذلك طالما أنها نشأت قبل صدور الحكم بافتتاح إجراءات التسوية. ولا تثير الديون ذات المصدر العقدي أية مشكلة، إذ العبرة بتاريخ إبرام العقد، أما الديون التي تنشأ عن الفعل الضار، فيثور التساؤل بشأن الوقت الذي يعتبر تاريخـًا لنشأتها.

و**يمكن القول**: بسريان التسوية الوقائية على الدين الذي نشأ بسبب الفعل الضار، طالما وقع هذا الفعل قبل الحكم بافتتاح إجراءات التسوية.

المطلب الثالث
آثار التسوية الوقائية بالنسبة للغير

إن تحقيق التوازن بين مصلحة جماعة الدائنين وبين المدين الصغير على النحو الوارد في عقد التسوية الوقائية، وبين مصالح الغير، الذي لم يكن طرفـًا فيها قد اقتضت على المنظم السعودي أن يدرك ذلك في نصوصه الواردة بنظام الإفلاس، وعليه قرر المنظم السعودي في المادة الرابعة عشر بعد المائتين منه الآتي: " تستثنى – بهدف الحفاظ على استقرار النظام المالي- بعض العقود والصفقات محل ترتيبات الضمانات والمقاصة المرتبطة بالمعاملات المالية من أحكام النظام، وذلك وفقـًا لما تحدده اللائحة ".

و**ترتيبـًا على النص السابق**: فإن أصحاب الحقوق الناشئة عن تلك العقود

والصفقات لهم الحق في التنفيذ على الأدوات المالية المؤهلة وترتيبات الضمانات المالية وترتيبات المقاصة التي يكون المدين طرفاً فيها وفقاً لشروطها التعاقدية، ولا يحول افتتاح إجراءات التسوية الوقائية من ذلك[1].

(١) وسيم حسام الدين الأحمد، شرح نظام الإفلاس السعودي الجديد، مرجع سابق، ص ٥٦ وما بعدها.

الخاتمة

وفي الختام لدراستنا للتسوية الوقائية لصغار المدينين في نظام الإفلاس السعودي الجديد نعرض لأهم النتائج والتوصيات.

أهم النتائج:

١. أن المدين الصغير في أحكام نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية هو كل مدين لا يتجاوز اجمالي ديونه عند ايقاع إجراء الإفلاس مبلغ مليوني ريال سعودي.

٢. أن إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين يختص بالكيانات الصغيرة والمتوسطة من أفراد، أو مؤسسات، أو شركات ذات القيمة المنخفضة بخلاف إجراء التسوية الوقائية، فهو للكيانات الكبيرة ذات القيمة العالية، أو المؤثرة على الاقتصاد المحلي.

٣. يجوز طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية لصغار المدينين إذا ما توافر التعثر، أو الاضطراب المالي الذي يخشى معه التعثر.

٤. يتميز إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين عن غيره من إجراءات الإفلاس بأنه يتم خلال فترة زمنية معقولة ومقابل تكلفة بسيطة تتناسب مع صغار المدينين كما أنه يتم باتباع إجراءات يسيرة وغير معقدة مع احتفاظ المدين الصغير بإدارة نشاطه.

٥. يعد مقترح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين مفتتحاً من تاريخ إيداع التبليغ للدائنين من أجل التصويت المقترح، أي من غير حاجة لحكم المحكمة بذلك، إلا في حالة تعليق الطلبات، بخلاف إجراء التسوية الوقائية لا يفتح إلا بعد دراسة الطلب من المحكمة ثم تقضى بافتتاحه.

٦. تخضع التسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين لمجموعة من الشروط

الموضوعية والإجرائية الغرض منها التأكد من جدية التسوية وحسن نية المدين الصغير التي اضطربت أعماله بشكل يهدد نشاطه المالي.

٧. يترتب على التسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين مجموعة من الآثار تتعلق بصغار المدينين والدائنين والغير.

التوصيات:

توصي الدراسة بأن يشترط عند طلب افتتاح التسوية الوقائية لصغار المدينين بناء على توافر التعثر، أو الاضطراب المالي الذي يخشى معه التعثر أن يرفق مع طلبه إضافة إلى المعلومات والوثائق المطلوبة تقريرا من مكتب مراجعة مستقل ومرخص له نظاما يفيد توافر حالة التعثر، أو الاضطراب المالي الذي يخشى معه التعثر.

المصادر والمراجع

١. أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين –بيروت– الطبعة الأولى.

٢. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م.

٣. إلياس ناصيف، الكامل في التجارة– الإفلاس، الجزء الرابع، منشورات البحر المتوسط، بيروت، لسنة ١٩٨٦م.

٤. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال، بدون تاريخ نشر.

٥. خليل فكتور تدرس، الطرق الودية والقضائية لإنقاض المشروعات المتعثرة من الإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٨م.

٦. راشد فهيم، الإفلاس والصلح الواقي منه، المكتب الفني للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٧. سامان أحمد شهاب، دراسة مقارنة، الصلح الواقي من الإفلاس، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،٢٠١٧م.

٨. سطام بن عبد العزيز بن محمد الفارس، وسائل التسوية الواقية للشركات من الإفلاس في النظام السعودي "دراسة مقارنة "، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٩هـ.

٩. سعيد محمد السعيد، آثار حكم شهر الإفلاس على جماعة الدائنين، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.

١٠. سميحة القليوبي، الموجز في أحكام الإفلاس، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م.

١١.عبد الحميد الديسطي عبد الحميد شلبي، الاضطراب المالي في نظام الإفلاس السعودي الجديد (دراسة تحليلية)، مجلة الدارسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، العدد ٩٧.

١٢.عبد الرافع موسى، نظام الإفلاس بين الإلغاء والتطوير دراسة تحليلية للتجربة الفرنسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٣.عبد الرحمن الشواربي، الإفلاس، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م.

١٤.عبد الرحمن قرمان، الوسيط في القانون التجاري الإفلاس والصلح الواقي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٥.عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٦.عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات مشروع نظام الإفلاس الجديد، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٣٨ه.

١٧.عبدالله يحيي جمال الدين مكناس: ماهية الاكتتاب بأسهم الشركة المساهمة العامة المتعثرة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد ٤٤، محلق (١)، لعام ٢٠١٧م.

١٨.علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية–بيروت–، الطبعة الأولى١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

١٩. عمر أحمد النمرات، الصلح الواقي من الإفلاس في القانون الأردني، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠١١م.

٢٠.قانون الإعسار الإنجليزي لعام ١٩٨٦م.

٢١.قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩م.

٢٢. قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس المصري رقم (١١) لسنة ٢٠١٨م.

٢٣.قرار لجنة الإفلاس بشأن معايير صغار المدينين، رقم (١٢/٠٢١٨) وتاريخ ٢٩/ ٢/ ١٤٤٠هـ.

٢٤.اللائحة التنفيذية لنظام التسوية الواقية من الإفلاس الصادرة بالقرار رقم (١٢) وتاريخ ١٤/ ٧/ ١٤٢٥هـ.

٢٥.محمد الفقي، الأوراق التجارية والإفلاس، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٦م.

٢٦.محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٧.محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي–بيروت–، الطبعة الأولى(٢٠٠١م).

٢٨.محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تاج العروس: المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، دون طبعة، دون تاريخ.

٢٩.محمد بهجت قايد، عمليات البنوك والإفلاس وفقاً لقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩م، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٣٠. محمد عزمي البكري، موسوعة الفقه والقضاء في شرح القانون التجاري الجديد، المجلد الرابع، الإفلاس، دار محمود للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٣١.مصطفى كمال طه، القانون التجاري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

٣٢.المعتصم بالله الغرياني، نظرية الأعمال التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٤م.

٣٣. نشأت الأخرس، الصلح الواقي من الإفلاس، دار الثقافة للنشر، عمان – الأردن ٢٠١٤م.

٣٤.نظام الإفلاس السعودي الجديد الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) وتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٤٣٩هـ.

٣٥.نظام التسوية الواقية من الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٦) تاريخ ١٤١٦هـ، وقد ألغي بموجب نظام الإفلاس الجديد لعام ١٤٣٩هـ.

٣٦.نظام الشركات المهنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٧) وتاريخ ٢٦/ ١/ ١٤٤١هـ.

٣٧.وسيم حسام الدين الأحمد، شرح نظام الإفلاس السعودي الجديد مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ١٤٤٠هـ.

٣٨.ياسر سيد الحديدي، القانون التجاري، مطابع الشرطة، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ٦٢٨

مقدمة..... ٦٣١

المبحث الأول : ماهية التسوية الوقائية من الإفلاس وتميزها عن غيرها من المصطلحات المشابهة..... ٦٣٤

المطلب الأول : مفهوم التسوية الوقائية من الإفلاس وهدفها ومميزاتها وخصائصها ٦٣٤

الفرع الأول: تعريف التسوية الوقائية في اللغة والأنظمة المقارنة..... ٦٣٤

الفرع الثاني: خصائص التسوية الوقائية من الإفلاس ٦٣٩

المطلب الثاني : مفهوم التسوية الوقائية لصغار المدينين وهدفها وخصائصها . ٦٤٠

الفرع الأول: مفهوم التسوية الوقائية لصغار المدينين وهدفها ومميزاتها ٦٤٠

الفرع الثاني: خصائص التسوية الوقائية لصغار المدينين ٦٤٢

المطلب الثالث : التمييز بين التسوية الوقائية من الإفلاس وغيرها من المصطلحات المشابهة..... ٦٤٣

الفرع الأول: التمييز بين التسوية الوقائية والتسوية الودية..... ٦٤٣

الفرع الثاني: التميز بين التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي ٦٤٧

المطلب الرابع : ماهية صغار المدينين ٦٥٠

المبحث الثاني :شروط التسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين ٦٥٣

المطلب الأول : الشروط الموضوعية للتسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين..... ٦٥٣

الفرع الأول: صفه المدين..... ٦٥٣

الفرع الثاني: إفلاس المدين الصغير، أو تعثره، أو اضطرابه المالي..... ٦٥٧

الفرع الثالث: حسن النية للمدين الصغير ٦٥٩

المطلب الثاني : الشروط الإجرائية للتسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين ٦٦٢

المبحث الثالث : إجراءات التسوية الوقائية لصغار المدينين من الإفلاس..... ٦٦٤

المطلب الأول : طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية لصغار المدينين وصلاحيات المحكمة ٦٦٥

الفرع الأول: شروط طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية ٦٦٥

الفرع الثاني: مقترح إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين..... ٦٦٦

الفرع الثالث: تعليق المطالبات..... ٦٦٦

الفرع الرابع: تصويت الدائنين على المقترح وأثره ٦٦٨

المطلب الثاني : حالات إنهاء إجراء التسوية الوقائية من الإفلاس لصغار المدينين ٦٦٩

المبحث الرابع : آثار التسوية الوقائية لصغار المدينين من الإفلاس ٦٧٧

المطلب الأول : آثار التسوية الوقائية بالنسبة لصغار المدينين ٦٧٧

المطلب الثاني : آثار التسوية الوقائية بالنسبة للدائنين ٦٧٨

المطلب الثالث : آثار التسوية الوقائية بالنسبة للغير ٦٨١

الخاتمة **٦٨٣**

المصادر والمراجع **٦٨٥**

فهرس الموضوعات **٦٨٩**